موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي

Türkiye's position on the Russian vision for the structure of the international system

ورده عبد الرازق محمد أحمد

طالبة ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

عبدالرحمن عبدالعال خليفة

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

ياسمين أحمد إسماعيل

أستاذ العلوم السياسية المساعد بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص

تتمتع العلاقات التركية الروسية بخصوصية شديدة، إذ تعتبر واحدة من أهم المعادلات المؤثرة على الساحتين الدولية والإقليمية، بالنظر إلى الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية والعسكرية لكلا البلدين، فقد شهدت منطقتي آسيا الوسطي والبحر الأسود اضطرابات عدة تاريخيا على إثر الصدامات العسكرية بينهما منذ القرن السادس عشر. وفي المقابل، شهدت تلك المناطق استقرارا بعد التفاهمات اللاحقة بين أنقرة وموسكو منذ سقوط الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١، والأمر نفسه بالنسبة لبعض ملفات الشرق الأوسط، وفي مقدمتها الأزمة السورية، إذ تم تحييد العديد من الأطراف الدولية والإقليمية بشكل جعل من تركيا وروسيا الفاعلين الرئيسين في أي تسوية لاحقة للأزمة السورية. ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي تسعى إلى تحليل موقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، ومن ثم تتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول ما مدى الاستمرارية والتغير في السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢ ؟، وينبثق عن هذه المشكلة البحثية العديد من التساؤلات الفرعية وأهمها، ما موقف تركيا من وضعية روسيا في النظام الدولي كقوة عظمى ؟، وإلى أي مدى تختلف أو تتفق تركيا مع رؤية روسيا لبنية النظام الدولي ؟، وما رؤية تركيا حول لنزاع بين روسيا وحلف الناتو ؟. وللإجابة على هذه التساؤلات استعانت الدراسة بمنهجي تحليل النظم والمصلحة الوطنية. وقد تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور؛ يتناول المحور الأول منها موقف تركيا من وضعية روسيا كقوة عظمى، بينما يتناول المحور الثاني موقف تركيا من النزاع بين روسيا وحلف الناتو، في حين يتناول محورها الثالث أهم العوامل التي أسهمت

في تعزيز الخلافات بين تركيا وروسيا. هذا وقد انتهت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها، دعم تركيا للنظام الدولي متعدد الأقطاب باعتباره يعطيها مساحة أوسع للمناورة، واستمرار التعاون الاقتصادي بين تركيا وروسيا كنافذة لاستمرار العلاقات في فترات التوتر السياسي، فضلا عن تعامل تركيا وفق نهج براجماتي متوازن مع الخلافات بين روسيا وحلف الناتو وفقا لاعتبارات المصلحة، من المتوقع أن يستمر طالما لم ينشب نزاع عسكري بين روسيا وحلف الناتو.

الكلمات المفتاحية: تركيا – روسيا – السياسة الخارجية – النظام الدولي – جيوسياسي – الدور الإقليمي.

Abstract

Turkish-Russian relations are very special, as they are considered one of the most important equations affecting the international and regional arenas, given the geopolitical, economic and military importance of both countries. The Central Asian and Black Sea regions have witnessed several disturbances historically as a result of military clashes between them since the sixteenth century. On the other hand, those regions witnessed stability after subsequent understandings between Ankara and Moscow since the fall of the Soviet Union in 1991, and the same applies to some Middle East files, most notably the Syrian crisis, as many international and regional parties were neutralized in a way that made Turkey and Russia the main actors in any subsequent settlement of the Syrian crisis. Hence the importance of this study, which seeks to analyze Türkiye’s position on the Russian vision for the structure of the international system. The research problem of the study revolves around the extent of continuity and change in Turkish foreign policy towards Russia since the Justice and Development Party came to power in 2002?. Many sub-questions emerge from this research problem, the most important of which are: What is Türkiye’s position on Russia’s position in the international system as a great power? And to what extent does Türkiye differ or agree with Russia’s vision of the structure of the international system? And what is Türkiye’s vision of the conflict between Russia and NATO?. To answer these questions, the study used systems analysis and national interest methodologies. The study was divided into three axes: The first axis deals with Türkiye’s position on Russia's status as a great power, while the second axis deals with Türkiye’s position on the conflict between Russia and NATO, while the third axis deals with the most important factors that contributed to strengthening the differences between Türkiye and Russia. The study concluded with several results, the most important of which are Türkiye’s support for the multipolar international system as it gives it a wider position

for maneuver, and the continuation of economic cooperation between Türkiye and Russia as a window for continuing relations in periods of political tension, as well as Türkiye's dealings according to a balanced, pragmatic approach with the differences between Russia and NATO. According to considerations of interest, it is expected to continue as long as a military conflict does not break out between Russia and NATO.
Keywords: Türkiye - Russia - foreign policy - international system - geopolitical - regional role.

مقدمة:

إن السياسة الخارجية لأي دولة ما هي إلا انعكاس لمجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، ومن ثم يؤدي التفاعل بين تلك العوامل إلى انتهاج سياسة خارجية نشطة وفعالة. أما فيما يخص السياسة الخارجية التركية؛ فمن الملاحظ وجود ترابط واضح بين البيئتين الداخلية والخارجية، وهو ما ظهر خلال العقدين الماضيين لهذه السياسية، حتى أن التغير الذي يلازم السياسة والمواقف الخارجية التركية بين الحين والآخر، ما هو إلا محصلة لترابط مجموعة من المستجدات الداخلية والخارجية، وعليه أصبحت تركيا أحد الفاعلين المهمين على المستوى الإقليمي، وبالأخص في منطقتي الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وعلى صعيد العلاقات مع روسيا، فليس من المبالغة في شئ القول إن طبيعة الموقع الجغرافي لتركيا هي التي حددت عبر التاريخ شكل ومسار العلاقات التركية الروسية، والتي تميزت بالتقلب اللافت بين التقارب تارة والتباعد تارة أخرى منذ القرن السادس عشر حتي نهاية الحرب الباردة، وفقا للمصالح والرؤى التي كانت موجودة في كل حقبة زمنية، وتأثراً بقناعات وتوجهات القادة السياسيين في كلتا الدولتين، والتزاما بالاتفاقات والارتباطات الدولية والإقليمية لكل طرف، وطبيعة ودرجة الخلاف حول القضايا المشتركة بينهما.(١)

بسقوط الاتحاد السوفييتي، بدأت العلاقات التركية الروسية تأخذ مسارا تعاونيا، فمع نهاية الحرب الباردة أتيحت لكلتا الدولتين الفرصة لتطوير العلاقات الثنائية في مساحات العمل المشتركة، والتي كان لا يمكن تحقيقها بينهما من قبل، بعد أن اختارت تركيا الانضمام للناتو خلال فترة الحرب الباردة، فقد تمثلت مظاهر هذا التحسن بينهما في العديد من المجالات، خاصة مجالي الطاقة والسياحة، ومنها تطورت العلاقات بين البلدين بشكل ملحوظ بناءً على دوافع ومبادرات مشتركة أسهمت إسهاما اقتصاديا واستراتيجيا في العلاقات التركية الروسية بوجه عام. ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في العام ٢٠٠٢، تبنى رؤية براجماتية إلى حد كبير تجاه دول الجوار

الإقليمي، وفي مقدمتها روسيا، التي تشارك أنقرة الاهتمام في ملفات معقدة عدة، أدت إلى تضارب الرؤى في بعض الأحيان.(٢)

وفي هذا الإطار؛ تأتي أهمية هذه الدراسة التي تهدف إلى تحليل السياسية الخارجية التركية تجاه روسيا خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢٢، في ضوء التطورات المتعاقبة على المستويين الدولي والإقليمي منذ تولي حزب العدالة والتنمية الحكم.

أولا: المشكلة البحثية وتساؤلات الدراسة

مع تولي حزب العدالة والتنمية الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٢، والذي تزامن مع وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة في عام ٢٠٠٠ تراوحت العلاقات الثنائية ما بين التقارب تارة والتباعد تارة أخرى وفقا لموقف الدولتين من القضايا التي تمس المصلحة القومية لكل منهما، وقد كان في مقدمة هذه القضايا ما يتعلق برؤية تركيا لوضعية روسيا في النظام الدولي والخلاف بين روسيا ودول حلف الناتو، علاوة على موقف الدولتين من القضايا الخلافية بينهما، مثل الأزمتين السورية والأوكرانية. ومن ثم تتمحور المشكلة البحثية للدراسة حول تحليل مدى التغير الذي طرأ على السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢٢.

ويندرج تحت التساؤل الرئيس للمشكلة البحثية العديد من التساؤلات الفرعية، وأهمها:

١. ما موقف تركيا من وضعية روسيا في النظام الدولي كقوة عظمى ؟
٢. إلى أي مدى تختلف أو تتفق تركيا مع رؤية روسيا لبنية النظام الدولي ؟
٣. ما رؤية تركيا للنزاع بين روسيا وحلف الناتو ؟
٤. ما الأسباب التي أسهمت في تعزيز الخلافات بين تركيا وروسيا ؟

ثانيا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول فترة مفصلية في تاريخ الجمهورية التركية، وهي فترة حكم حزب العدالة والتنمية التي بدأت منذ ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢٢، والتي مثلت بدورها انعطافة هامة ولافتة في إعادة هيكلة السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية، رغم كونها _ تركيا _ محسوبة على الغرب بناءً على عضويتها في حلف الناتو، إلا أن حزب العدالة والتنمية نجح في تغليب الطابع البراجماتي في سياسته مع روسيا في الملفات المشتركة، رغم وجود بعض القضايا العالقة بينهما، من أجل تعظيم المكاسب لبلاده.

كما تأتي الدراسة أيضا مواصلة للجهود العلمية المعنية بدراسة السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا، وانعكاساتها على المستوى الإقليمي والدولي، وتستمد أهميتها من متابعتها لآخر التطورات في العلاقات التركية الروسية، في ظل استمرار الحرب الأوكرانية التي تشهد العلاقات التركية الروسية على إثرها تناميا متزايدا في مستوى الثقة بين البلدين، الذي قد يرقي أيضا إلى مستوى التفاهمات الاستراتيجية الجادة والتعاون المتبادل الذي يترك صداه إقليميا ودوليا أيضا.

ثالثا: أهداف الدراسة

- تحليل الموقف التركي من وضعية روسيا في النظام الدولي، ورؤيتها لبنية هذا النظام
- محاولة توضيح السياسة التي تعاطت بها تركيا مع الخلافات بين روسيا وحلف الناتو
- الوقوف على أبرز القضايا الخلافية في السياسة الخارجية بين البلدين

رابعا: حدود الدراسة

- **الإطار الزمني:** تدور الدراسة حول معرفة مسار وتوجهات السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا خلال الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠٢٢، ويرجع اختيار عام ٢٠٠٢ كنقطة انطلاق للدراسة، نظرا لكونه شهد بداية سيطرة حزب العدالة والتنمية التركي على مقاليد الحكم في تركيا، والذي استمر حتى عام ٢٠٢٢، خاصة وأن فترة حكم حزب العدالة والتنمية جاءت بالتزامن مع وصول بوتين إلى السلطة في روسيا أيضا.

- **الإطار المكاني:** يتمثل في دولتي تركيا وروسيا، حيث تتمتع تركيا بموقع جغرافي مميز، يتصدر قارات العالم القديم الثلاث، ويبلغ طول حدودها ٦١٠ كم٢ مع روسيا، إلى جانب إطلالها على البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، وامتلاكها لمضيقي البوسفور والدردنيل، مما يعطيها مكانة خاصة على المستوى الإقليمي والدولي لروسيا في ظل التنافس مع الغرب. وتعتبر تركيا قوة قارية ومائية في الوقت ذاته، حيث تحيطها المياه من ثلاث اتجاهات، البحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة من الغرب، وجنوبا البحر المتوسط. في المقابل، تمتلك روسيا مناخا شديد البرودة، وطبيعة جبلية لأراضيها، حيث لا تمثل الرقعة الزراعية أكثر من ٨٪، فضلا عن أنها لا تملك موانئ دافئة، الأمر الذي يؤثر على مخزوناتها من الموارد بأشكالها، بما يجعلها دوما في احتياج دول أخرى، وفي مقدمتها تركيا.

- **الإطار الموضوعي:** يتمثل في دراسة السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا كونها أحد الفاعلين الإقليميين المهمين في المنطقة خلال العقدين الأولين من القرن ال ٢١ عقب وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في عام ٢٠٠٢، إذ استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تدعم دورها الإقليمي ونفوذها في مناطق مختلفة في آسيا الوسطي والشرق الأوسط بفضل سياستها الخارجية، حتى أنها شهدت تحولات مهمة منذ عام ٢٠١٦، أثرت على علاقات تركيا مع محيطها الإقليمي.

- **خامسا: منهج الدراسة**

تقتضي ضرورة البحث العلمي عند دراسة أي ظاهرة، لاسيما في مجال الدراسات السياسية، تحديد الأداة المنهجية لتكون وسيلة للوصول إلى نتائج منطقية بصددها، كون المنهج ما هو إلا الطريقة التي يتوصل من خلالها الباحث إلى حقيقة ما؛ لذلك تم الاعتماد على منهج **تحليل النظم**، فقد قدم ديفيد إيستون إطارا لتحليل النظام السياسي، يري فيه دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي، تبدأ بالمدخلات، والتي تنطوي على ما تفرضه تأثيرات البيئة على النظام (المطالب)، وتنتهي بالمخرجات، وهي القرارات والسياسات التي يتخذها النظام لمواجهة المطالب، وتقوم عملية التغذية العكسية بالربط بين المدخلات والمخرجات.(٣) كما قام كل من مودلسكى وبريتشر أيضا باستخدام اقتراب تحليل النظم في دراسة السياسة الخارجية، بتطبيقه على السياسة الخارجية الإسرائيلية في عام ١٩٧٢.

وينسجم منهج تحليل النظم مع أهداف الدراسة، ومناقشة الجوانب المتعلقة بالمتغيرات الداخلية والخارجية التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية (المدخلات)، والطريقة التي تتعامل بها كل من تركيا وروسيا وفقا لهذه المتغيرات، والمواقف التي تبنتها كلتا الدولتين على إثرها، والمواقف التي يجب اتخاذها أيضا(عملية)، ومنها يسهل التعرف على مدى تأثير تلك المواقف وردود الفعل على طبيعة ومسار العلاقات الثنائية بين أنقرة وموسكو (المخرجات)، مع وضع رؤية استشرافية لمستقبل العلاقات بينهما، أو أي مشروع قادم فيما بعد (التغذية العكسية).

كما تعتمد الدراسة أيضا على منهج **المصلحة الوطنية**، والذي بمقتضاه تتعامل الدول مع بعضها وفقا للهدف الأساسي لأي دولة، وهو تحقيق المصلحة الوطنية، ويرى أنصار هذا المنهج أن هذا المبدأ هو أساس العلاقات الدولية، كونه يجرد أهداف السياسة الخارجية من التبريرات المفتعلة غير الواقعية التي تحاول الزعامات السياسية نسبها إلى هذه السياسات لتمويه الرأي العام، خاصة وأنها توضح مدى استمرارية السياسة الخارجية في جانب معين، رغم التحول الذي قد يطرأ عليها أحيانا بوجه عام. (٤)

ويتواءم هذا المنهج أيضا مع أهداف ومجريات الدراسة، التي توضح مدى اهتمام أنقرة بالحفاظ على مستوى مناسب وآمن _ إن لم يكن وثيق _ في العلاقات مع موسكو، رغم أن تحالفاتها السياسية الرسمية قد تقف عائقا أحيانا أمام تعزيز العلاقات مع روسيا، بموجب عضويتها في حلف الناتو، بل ويعرض تركيا نفسها للعقوبات الغربية القاسية على إثر علاقاتها بروسيا، لكن المصلحة الوطنية التركية تستوجب الحفاظ على بريق العلاقات مع روسيا، نظرا لكونها تخدم تركيا سياسيا واقتصاديا من ناحية، كما تستغلها أنقرة في جذب اهتمام الغرب إليها، وهذا ما مكنها حاليا في ظل الأزمة الأوكرانية لأن تكون وسيطا مقبولا لدى طرفي الحرب.

سادسا: الاطار المفاهيمي

يعد تحديد المفاهيم ضروريا لأي دراسة علمية، حتى أصبح من المتفق عليه أن مشكلة التعريف بالمفاهيم والمصطلحات العلمية والظواهر وتحديدها من المشكلات الأساسية في التحليل الاجتماعي بشكل عام، وفي التحليل السياسي بشكل خاص. **ومن أهم المفاهيم المرتبطة بالدراسة:**

- **النظام الدولي:** يشير مفهوم النظام الدولي إلى أنماط العلاقات المؤسسية والمتفق عليها في صورة أعراف وممارسات متكررة، يشمل مجموعة من المؤسسات الدولية والدول العاملة في إطاره، تم وضعه من خلال آليات تطبيق الالتزامات والقواعد، مثل التحالفات والمعاهدات والقواعد غير الرسمية. (٥)
- **الأيديولوجيا:** تعتبر الأيديولوجيا الإطار العام لتحليل الجوانب الدينية والقيمية والثقافية والحضارية، وقياس مدى تأثيرها في مسار السياسة الخارجية. فقد يتحدد دور الأيديولوجيا وفقا لمجموعة من الحسابات المتداخلة، مثل قدرة الكفاءات والنخب وذوي الفكر (كلٌ حسب أفكاره المتداخلة) علي التأثير والضغط علي صانعي قرار السياسة الخارجية من ناحية، ومن ناحية أخرى مدي قدرة هذه الأفكار والقيم الأيديولوجية علي التلاحم مع الظروف السياسية العامة، من ناحية أخري. وهذا المدخل يفترض أن السياسات التي تصنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية، والاجتماعية، والدينية السائدة. (٦)
- **التوجهات:** يعرف التوجه في السياسة الخارجية بأنه الخط الذي ترسمه الوحدة الدولية لنفسها فيما يتعلق بسياستها الخارجية وتعاملاتها الخارجية عموما، والذي يعبر عن هوية ورؤية الدولة المعنية في التعامل مع قضايا النظام الدولي، وطريقتها في تسوية النزاعات بما يعزز من مكانتها على الساحة الإقليمية والعالمية. كما يتضمن التوجه القيم والأيديولوجيا الخاصة بالدولة وتعاملاتها الخارجية، حتى أدواتها التي تستخدمها في تسوية النزاعات وإدارة مصالحها بشكل عام.(٧)
- **الدور الإقليمي:** يتعلق هذا المفهوم بمجموعة الأدوار التي تؤديها الدولة على الصعيد الإقليمي، سواء في إطار النظام الإقليمي ككل، أو في فيما يخص علاقاتها الثنائية مع جيرانها في الإقليم. وتتنوع الأدوار الإقليمية فيما بين الحليف المخلص، والقائد الإقليمي، والموازن، والمساوم، وغالبا ما تتخذ الدولة دورا يتضمن مزيجا بين هذه الأدوار. ويتبلور دور الدولة على أرض الواقع كنتيجة لعملية متعددة المراحل؛ تبدأ بإدراكات وعقائد

صانع القرار عن الدور المناسب لدولته، ثم تتحول تلك الإدراكات إلى سلوك فعلي تقوم به السياسة الخارجية للدولة، وتلك العملية تتفاعل بدورها مع توقعات الدول الأخرى، مما ينتج ديناميكية جديدة تنتج أدوارا تجمع بين ما يختاره صانع القرار لدولته وبين ما تتوقعه الوحدات الدولية الأخرى منها.(٨)

- **الصراع:** يشير مفهوم الصراع إلى " حالة من عدم الارتياح أو الضغط النفسي الناتج عن التعارض أو عدم التوافق بين رغبتين أو حاجتين أو أكثر من رغبات الفرد "، أي أنها ركزت على الجانب المعقد للصراع المبني على الدوافع النفسية في الأساس. اما الصراع بالمعني السياسي المتداول؛ فهو يشير إلى موقف تنافسي تكون أطرافه على استعداد لعدم التوافق حول بعض المواقف الجوهرية في المستقبل، بما يضطر طرف إلى انتهاج سياسة أو اتخاذ موقف يتناقض مع مصالح الطرف الآخر.(٩)
- **جيوسياسي:** هو مصطلح يعني بدراسة تأثير العوامل الجغرافية على السياسة، وسعي السياسة في المقابل إلى الاستفادة من تلك العوامل. وهو مصطلح جرى استعماله للربط بين تأثير العوامل الجغرافية على سياسة الدولة، ومحاولة الدولة الاستفادة من هذه العوامل في سياستها الداخلية والخارجية، وبالأخص في العلاقات الخارجية. كما يستخدم للتعبير عن السلوك السياسي للدولة تجاه دولة أخرى من خلال العوامل الجغرافية، والقوة السياسية المرتبطة بهذه العوامل. كما يعرف المصطلح بأنه " تقييم للوزن السياسي للدولة، بكل ما يعنيه ذلك من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها الطبيعية والبشرية ومواردها وانتاجها، ومشكلاتها، وباختصار كل ما يؤثر على قوتها، أو يحد من ثقلها في المجال الدولي والإقليمي ".(١٠)

سابعا: الدراسات السابقة

ثمة مجموعة من الدراسات السابقة التي تطرقت إلى السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا، **لعل أهمها:**

١. **عبدالحق حجاب، العلاقات التركية الروسية بين الاستمرارية والتغير من ٢٠٠٢ _ ٢٠١٧.** (١١) تدور المشكلة البحثية للدراسة حول معرفة العوامل التي شكلت مسار العلاقات التركية الروسية خلال فترة الدراسة، وكيفية تعامل كل طرف مع المتغيرات الإقليمية والدولية التي تشكل في أغلبها اهتماما مشتركا بين كلا البلدين، ومدى تأثيرها في مستقبل العلاقات بينهما. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها؛ أن التغيرات الإقليمية مثل الأزمة السورية أثرت على مسار العلاقات التركية الروسية، مما جعل العلاقات بينهما تتجه إلى الصراع في بعض الأحيان، كما أسهمت العلاقات التركية الروسية في إعادة إحياء الدور التاريخي لكل منهما من خلال دورهما في القضايا ذات الاهتمام المشترك، ورغم التشابك في المجال الاقتصادي، إلا أنه لم يمنع التوترات السياسية بين الحين والآخر، كما رجحت استمرار العلاقات الاقتصادية واستمرارها كدافع أساسي نحو مزيد من التنسيق والتهدئة في مجالات أخرى. وجمعت الدراسة بين مناهج تحليل النظم والتاريخي والمقارن، بالإضافة إلى منهج دراسة الحالة.

٢. **بحر الدين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية التركية والروسية من ٢٠١١ _ ٢٠١٩.** (١٢) وقد تمثلت مشكلة الدراسة في توضيح مدى التحول في السياسة الخارجية الروسية والتركية تجاه الأزمة السورية، وانعكاسات هذا التحول في بناء الاستراتيجيات الخارجية لكل من موسكو وأنقرة. وخلصت الدراسة إلى أن التطورات التي عرفتها الأزمة السورية ألقت بظلالها على أهداف السياسة الخارجية الروسية والتركية تجاه الشرق الأوسط، وسوريا تحديدا، كما سعت من خلالها أنقرة وموسكو إلى لعب أدوار مختلفة فيها تحت ضغط الحاجات الاستراتيجية والعسكرية والاقتصادية، كما دفع التدخل الأمريكي في الملف السوري كل من أنقرة وموسكو إلى مزيد من التنسيق بينهم للحفاظ على تواجدهم الفعال، وأن العامل الجغرافي خاصة فيما يتعلق بالجانب الأمني هو ما دفع أنقرة للتواجد في سوريا، على خلاف روسيا التي كانت تهدف منذ البداية لحماية أهدافها العسكرية الخارجية، مثل الموانئ التي تسيطر عليها روسيا. ووظفت الدراسة في التحليل مناهج دراسة الحالة والتاريخي والوصفي التحليلي والمقارن.

٣. **على حسين على عبد الصالح يحي، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٠٠٢ _ ٢٠١٩).** (١٣) تمثلت المشكلة البحثية لهذه الدراسة في تحديد طبيعة الدور الذي تقوم به تركيا على المستوى الإقليمي والدولي، والعوامل المحددة والمؤثرة في هذا الدور، والتي تفرض على السياسة الخارجية التركية القيام بدور محدد ومتجدد وفقا لها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، منها؛ أن التحولات في النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة _ التي أنهت التحالفات الجامدة التي تخير بين الشرق والغرب فقط _ كان لها الأثر الأكبر في تعديل نهج السياسة الخارجية التركية نحو التطلع إلى مصلحتها أيا كانت مع من، وتجديد الدماء في الدور الذي تضطلع به وفقا لذلك، لأن الاستمرار على نمط تحالفات الحرب الباردة سيفقد السياسة الخارجية فعاليتها، وبالتالي خسارتها لساحات التأثير الدولي والإقليمي التي تتوافق مع مكانتها وموقعها الجغرافي.

٤. **سمر العيسى، العلاقات التركية الروسية بعد عام ٢٠٠٢، مواطن الخلاف والتقارب. (١٤)** تكمن إشكالية الدراسة في ان العلاقات التركية الروسية تخضع لقوانين التنافس الجيوسياسي والاستراتيجي، والتعاون الذي تطور بعد نهاية الحرب الباردة بتفكك الاتحاد السوفييتي، مما دفع أنقرة إلى إعادة النظر في خريطة تحالفاتها وفقا لما تقتضيه مصلحتها الوطنية، والتخلي عن سياسة المواقف الحدية إرضاءً للغرب فقط، ولهذا فالفضاء الإقليمي المشترك خلق بين البلدين نوعا من التوتر وانعدام الثقة، إلا أنهما غلّبا البراجماتية في تعاملاتهما بالشكل الذي يضمن تحقيق مصلحة كل منهما، وهو ما يجعلهما في سعي متواصل للحفاظ على مستوى عالٍ من التعاون الاقتصادي، الذي ازدهر بدوره أيضا بشكل كبير بعد ٢٠٠٢ ليشمل مجالات

أوسع. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات التركية الروسية يغلب عليها الواقعية السياسية وفق ما تفرضه سياسة تقارب المصالح الراهنة، والتي لم ولن تلغي بدورها سياسة التنافس التاريخية، ولكنهما تتعاطيان مع ذلك في الملف الاقتصادي والقضايا في الأقاليم غير المتجاورة، كما أكدت الدراسة على أن تركيا تنظر إلى روسيا باعتبارها طوق النجاة في طريق الاستقلالية خارجيا عن الغرب.

٥. **مثنى فائق مرعي، وعبدالحليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط " دراسة في التأثير والتأثر ". (١٥)** تناولت هذه الدراسة العلاقات الروسية التركية باعتبارها علاقات طبيعية تؤثر فيها مجموعة من المصالح الجغرافية والسياسية والاقتصادية والأمنية والأيديولوجية سلبا وإيجابا. وركزت إشكالية الدراسة على أن العلاقات التركية الروسية لطالما كانت أسباب التوتر فيها راجعة إلى سياسة التحالفات المتناقضة التي انتمت إليها كل دولة، وكان من أهم هذه التحالفات تلك التي تشكلت في المنطقة منذ الربيع العربي، وبالتالي قامت الدراسة على افتراض أن العلاقات بين أنقرة وموسكو تأثرت بالتحالفات التي تشكلت في الشرق الأوسط، لأنها أثمرت عن ضغوطات دولية وإقليمية انعكست على العلاقات التركية الروسية. وخلصت الدراسة إلى أن العلاقات الروسية التركية متقلبة إلى حد كبير، تعكس مستوى براجماتيا مميزا في التعاملات بينهما بين التقارب تارة والخلاف تارة أخرى، وهذا مرده إلى التشابك في عدة ملفات في الشرق الأوسط وغيره، وهذا الاختلاف لابد وأن يؤثر على مسار العلاقات بينهما تبعا لاختلاف طبيعة أهداف كل حلف.

٦. **عارف محمد خلف البياتي، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه. (١٦)** تمثلت إشكالية هذه الدراسة في توضيح كيف كان تطور العلاقات التركية الروسية المعاصرة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في ٢٠٠٢؟، باعتباره تزامن مع تولي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين السلطة في بلاده أيضا. وتوصلت إلى أن الاقتصاد كان السبيل للتفاهمات السياسية، وولد قناعة لدي البلدين بضرورة تغليب سياسة أكثر واقعية للحفاظ على التقدمات التي تحققت في العلاقات الثنائية على أصعدة مختلفة.

٧. **إلياس توبساكال وألبرن كورشاد زنكين، تقاطع العلاقات التركية الروسية، الموائمة الذكية والتنافس المرن. (١٧)** هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الجوانب الاستراتيجية المشتركة في العلاقات التركية الروسية، في إطار تقييم السياسة الخارجية لكلا البلدين تجاه سوريا وليبيا والإمارات وجنوب القوقاز، فسياسة البلدين تتجاذب أو تتنافر في تلك الملفات بين الحين والآخر. كما عرفت الدراسة العلاقات التركية الروسية في إطار مفهومين رئيسيين هما؛ " الموائمة الذكية " و" التنافس المرن "، إذا لا يكمن اعتبار أنقرة وموسكو

صديقين حميمين، ولكن في الوقت ذاته لا يمكن اعتبارهما عدوين إقليميين، إلى الدرجة التي يصف فيها البعض علاقاتهما بأنها تقع في المنطقة الرمادية. وانتهت الدراسة إلى تقديم بعض السيناريوهات التي من الممكن أن تسهم في تعزيز العلاقات التركية الروسية، مثل التعاون في المجال العسكري ومشاركة التكنولوجيا النووية، والأسلحة التقليدية وتوسيع حركة التجارة بينهما. وأيضا رفع مستوى كفاءة المنظمات التي تعتبر تركيا عضوا فيها أو ترغب في عضويتها، مثل الناتو والاتحاد الأوروبي، وبذلك ستمثل الشراكة التركية بالنسبة إلى روسيا أهمية أكبر، بما قد يغري موسكو بتطوير علاقاتها مع تركيا إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية.

٨. **مراد يشيلطاش وفرحات بيرينجي، سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير.** (١٨) تدور إشكالية هذه الدراسة حول الطريقة التي يمكن لتركيا من خلالها تعديل استراتيجيتها الكبرى في سياستها الخارجية في ظل تحولات النظام الدولي، من خلال تحليل السمات التي تميز النظام الدولي المتغير حاليا، والتي قد تمثل فرصة لتركيا لتعديل موقعها في ظل هذا النظام، كما تلقي الضوء على التطورات التي طرأت على استراتيجية تركيا الخارجية، وتؤكد الدراسة أيضا أن تركيا بحاجة ماسة لتحديد أولوياتها الخارجية، والأمنية تحديدا، بعد أحداث الربيع العربي وفقا للأهمية، والتهديدات التي قد تؤثر على الأمن القومي التركي، ومن ثم تحديد أنسب الاستراتيجيات التي تخدم هذه المصالح بتكلفة ومخاطر تناسب الإمكانيات التركية. كما تركز هذه الدراسة على أهم الخيارات المتاحة أمام صانع القرار التركي لتحقيق أفضل مكاسب خارجية، من خلال تحديد المناطق ذات الأولوية من الناحية الجغرافية وفقا لمدي تأثيرها على الأمن القومي، وبما يفيد تركيا في تحقيق الاستقلالية الخارجية. ومن ناحية أخرى، تؤكد الدراسة على أن التحولات الراهنة نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب قد تصب في صالح تركيا، بما يجعلها في حاجة ماسة للتقارب مع كافة القوى والتكتلات الصاعدة سياسيا واقتصاديا.

9. **Vicken Cheterian, Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine.(19)**

تدور إشكالية هذه الدراسة حول معرفة الظروف التي خلقت التعاون بين تركيا وروسيا في حين أنهما ينتميان لتحالفات عسكرية متناقضة، من خلال توضيح التغيرات في السياسة الخارجية الروسية والتركية من ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، والتدخل العسكري الروسي في سوريا في ٢٠١٥، باعتبارهما نقطتي تحول في العلاقات الدولية وليس فقط في التفاهم التركي الروسي، واعتبرت أن البداية تمثلت في حرب العراق في ٢٠٠٣ ومحاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا في ٢٠١٦، إذ تسببتا في تباعد تركيا عن الغرب مقابل التقارب مع روسيا.

10. **Hanna Notte and Chen Kane, Russian-Turkish Relations and Implications for U.S. Strategy and Operations. (20)**

ناقشت هذه الدراسة العلاقات الروسية التركية وتأثيراتها على استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في عدة مناطق، مثل الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، كما ركزت على شبكة المصالح الاستراتيجية التي تجمع تركيا وروسيا في البحر الأسود والبحر المتوسط، فضلا عن المصالح الاقتصادية الخاصة بالنفط والطاقة، كذلك مناطق النفوذ، كما هو الحال في ليبيا وسوريا والقوقاز، إلى درجة قلصت من فاعلية الدور الأمريكي في تلك المناطق. كما أكدت الدراسة على أن السياسة التركية تجاه روسيا بعد الحرب الأوكرانية مؤشرا على ذلك، إذ ساعدت تركيا روسيا على التحايل على العقوبات الغربية، باستضافتها لشركات روسية على أراضيها وزيادة وارداتها من الطاقة الروسية، وقبولها بانضمام السويد وفنلندا إلى الناتو بعد تقديم واشنطن عدة تنازلات.

11. **Burak Şakir Şeker, Turkish _ Russian Relations from The Cold War to 2002 As The Beginning Of Current Relations. (21)**

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقات التركية الروسية بداية من فترة الحرب الباردة التي وصلت فيها العلاقات بين البلدين إلى درجة عالية من التوتر، إلى أن عادت إلى الهدوء مرة أخرى في منتصف الستينيات وحتى نهاية الحرب الباردة، حتى اكتسبت بعدا جديدا بعد انهيار الاتحاد السوفييتي قوامه العلاقات الاقتصادية والتجارية. واعتبرت الدراسة أن العام ٢٠٠٢ هو البداية للعلاقات الحالية بين روسيا وتركيا مع وصول أردوغان وبوتين إلى السلطة، إذ تعززت العلاقات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية، حتى امتدت التفاهمات إلى الأمن الإقليمي، وأكدت الدراسة أن تلك الفترة كانت بداية الاعتقاد بأن الهوية الغربية ليست هي الخيار الوحيد، بالنسبة للأتراك تحديدا، إذ تزعزعت الثقة في الحليف الأمريكي بعد قرار غزو العراق وفشل مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

تأسيساً على ما سبق، تشترك هذه الدراسة مع الدراسات السابقة وغيرها من الدراسات ذات الصلة في أنها أولت موضوع السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا الاتحادية أهمية كبيرة، إذ تناولت محددات هذه السياسة، وركزت على الخلفية التاريخية الصراعية وأثرها على مدي تقدم العلاقات بين البلدين ومنسوب الثقة المتبادلة بينهما، كما تناولت بعضها السياسة الخارجية التركية تجاه روسيا إبان فترة حكم العدالة والتنمية، غير أن أحدث هذه الدراسات لم تمتد لما بعد العام ٢٠١٩ رغم أن الأعوام التي تلته شهدت أحداثا أثرت على الصعيد الإقليمي والدولي، بل ولها تداعيات مستقبلية، على رأسها الحرب الأوكرانية التي اندلعت في فبراير ٢٠٢٢، ومن ثم توضيح مدى تأثيرها على العلاقات التركية الروسية.

ناهيك عن أن معظم الدراسات السابقة لم تولِ اهتماما كبيرا بالموقف التركي من وضعية روسيا في النظام الدولي باعتبارها قوة عظمى، ولا رؤيتها لبنية النظام الدولي الحالي، كما لم توضح الموقف التركي أيضا من الخلافات بين روسيا وحلف الناتو، وأغفل بعضها الاستراتيجية التي وضعتها تركيا لنفسها لتعزيز مكانتها في السياسة الإقليمية والعالمية، والتي تبدأ من دعم الاستقرار في الداخل التركي أولا، مرورا برؤيتها للمناطق التي قد تنطلق منها تهديدات للأمن القومي التركي، وصولا إلى دعم انخراطها في المنظمات والترتيبات الدولية.

تقسيم الدراسة

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، تتناول في **محورها الأول:** موقف تركيا من وضعية روسيا كقوة عظمى، والذي يوضح اختلاف الرؤية التركية في هذا الشأن قبل وبعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في ٢٠٠٢ في تركيا، بينما يتضمن **المحور الثاني:** موقف تركيا من النزاع بين روسيا وحلف الناتو وتوجه السياسة الخارجية التركية في هذا الخصوص قبل وبعد الحرب الباردة، في حين يركز **المحور الثالث** على: أبرز العوامل التي أسهمت في تعزيز الخلافات بين أنقرة وموسكو.

المحور الأول: موقف تركيا من وضعية روسيا كقوة عظمى

يمكن فهم الموقف التركي من وضعية روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي من خلال التعرف أولا على الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، ثم تحليل المحددات الحاكمة لموقف تركيا من الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي ووضعية روسيا في هذا النظام، وذلك كما يلي:

أولا: الرؤية الروسية لبنية النظام الدولي

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، حاولت روسيا الاندماج في المنظومة الغربية بهدف التعافي الاقتصادي، قبل أن تبدأ مرحلة الخصومة الجدية في ٢٠٠٨ بسبب محاولة ضم جورجيا إلى حلف الناتو، وصعود قوى جديدة مثل الصين والهند وإيران. وحتى هذا التاريخ، يمكن القول إن تركيا لم تضطر إلى مواجهة روسيا ولا تأسيس شراكة استراتيجية مؤثرة على المستوى الدولي والإقليمي بمعزل عن الغرب، لأن روسيا نفسها كانت على وفاق مع الغرب في فترة كانت القطبية الأحادية في ذروة قوتها بغياب المنافس.

ظهرت الرغبة الروسية في تدشين نظام متعدد الأقطاب في الوثيقة الاستراتيجية للأمن القومي لعام ٢٠٠٢، إذ أكدت أن النظام الدولي قد تحول إلى عملية ديناميكية بعد الصعود الاقتصادي والسياسي لعدد كبير من الدول

الذي قد يمهد للحكم المتعدد الأقطاب، كما تتضمن انتقادات للممارسات الأحادية الجانب للولايات المتحدة. وأيضا وثيقة استراتيجية الأمن القومي حتى عام ٢٠٢٠ التي صدرت في ٢٠٠٩ تؤكد انتقال النظام العالمي من ثنائي القطب إلى متعدد الأقطاب يفسح المجال لتأثير روسي مضاعف في النظام العالمي من خلال سياسة خارجية نشطة وفعالة، وفي وثيقة عام ٢٠١٥ تمت الإشارة إلى أن النظام المتعدد الأقطاب هو المقبول دوليا بشكل قاطع، فتأكيد روسيا على أهمية التعددية القطبية في وثائقها الخاصة بالنظام الدولي يوضح الدور الذي تحدده لنفسها في النظام الدولي، فقد أدى تأثيرها العالمي إلى تنفيذ سياسات متنوعة في مناطق مختلفة وفق رؤيتها. (٢٢)

منذ ذلك الحين يكاد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لا يترك مناسبة دون التأكيد على ضرورة الانتقال لنظام عالمي متعدد الأقطاب، فقد سبق ودعت روسيا للتعاون على تعزيز نظام عالمي متعدد الأقطاب يكفل العدالة العالمية في خطاب لبوتين في مؤتمر ميونخ للأمن ال ٤٣ في ٢٠٠٧. وتكرر الأمر نفسه خلال قمة منظمة شنغهاي الأخيرة التي عقدت في يوليو ٢٠٢٤ في أستانة عاصمة كازاخستان، إذ شددت القمة في بيانها الختامي على " التزام الدول الأعضاء بإقامة نظام عالمي متعدد الأقطاب، عادل، يستند إلى منظمة الأمم المتحدة والقانون الدولي والمصالح المتبادلة ". وعلى ما يبدو أن الرؤية الروسية تنال تأييد العديد من الدول إذ حضر مؤتمر موسكو للأمن الدولي في نسخته الحادية عشر في ١٥ اغسطس ٢٠٢٣ أكثر من ٨٠٠ مندوب عن ٧٦ دولة، غير أنه لم يكن هناك أي تمثيل للدول الغربية، مقابل حضور بارز من الصين وإيران، وكان موضوع المؤتمر هو توطيد نظام عالمي متعدد الاقطاب، الذي يعتبر الهدف الرئيس من تأسيس المؤتمر في ٢٠١٢.

إذ ترى روسيا والصين أن تأسيس عالم متعدد الأقطاب يعطيهما مساحة من المناورة على المسرح العالمي، وسيكون بديلاً أفضل للهيمنة الأمريكية على الشؤون العالمية، وباجتياح روسيا لأوكرانيا وتواجدها العسكري في بقاع عديدة من العالم لحشد الدعم لصالح رؤيتها للنظام العالمي التعددي في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، وتوظيفها لسلاح الطاقة ضد الغرب، مستغلة في ذلك قيادتها لمنظمة شنغهاي للتعاون التي تضم بدورها نحو نصف سكان العالم موزعين على دول تشغل مساحة واسعة من الكرة الأرضية، مثل روسيا والصين والهند، وتعتبر المنظمة في توسع مستمر، وكانت بيلاروسيا آخر المنضمين لها لتصبح بذلك العضو العاشر.

جدير بالذكر أن الاستراتيجية الروسية تقوم على عدة مبادئ منها، ضمان صيانة الأمن القومي، وتدعيم إقامة نظام عالمي يقوم على صنع القرار الجماعي في القضايا العالمية، وتحسين العلاقات مع دول الجوار الروسي، إلى جانب إقامة شراكات تقوم على النفع المتبادل مع بقية الدول، فضلا عن تعزيز الاقتصاد الروسي وتقوية موقفها في النظام التجاري والاقتصادي الدولي من خلال التعاون البناء مع المؤسسات الاقتصادية المالية والدولية. (٢٣)

ثانيا: المحددات الحاكمة لرؤية تركيا لوضعية روسيا كقوة عظمى في النظام الدولي

وتتمثل أهم هذه المحددات في الأتي:

١. **الرؤية التركية لأولويات أمنها القومي**

يعتبر الطابع الدفاعي أحد أهم السمات التي ميزت الثقافة السياسية التركية منذ الحرب الباردة على مستوى الخطاب والممارسة، سواء فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية، بشكل أسس لنوع من الذاتية والقومية في السياسة التركية، التي تعززت أيضا بظهور تهديدات حزب العمال الكردستاني المصنف إرهابيا في تركيا، وتأجج القضية الكردية بوجه عام، وبهيمنة الجيش على الحياة السياسية في فترة ما قبل العدالة والتنمية، إذ كانت المؤسسة العسكرية هي المحدد الرئيس للسياسة الخارجية والأمنية للبلاد. وبعد أن تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم في تركيا تغيرت هذه الثقافة الاستراتيجية، وحدث تحول لافت في الخطاب السياسي من الدولة القومية إلى الحضارة، وتم تحييد الجيش عن السياسة التركية، فأصبح التصميم الديمقراطي للسياسة الخارجية والأمنية ممكنا.

كما كانت تأمل تركيا في تعزيز الديمقراطية والتحديث وفق النموذج التركي في المحيط الإقليمي بعد ثورات الربيع العربي التي اندلعت في أواخر ٢٠١٠، إلى أن تحولت الفرصة إلى تحدي كبير عندما تغير المسار الديمقراطي للربيع العربي، وتحديدا باندلاع الحرب الأهلية في سوريا، بشكل أسهم في تصدع البنية الأمنية الإقليمية، مما أدي إلى تعطل عملية المصالحة بعد هجمات حزب العمال الكردستاني، مما دعا تركيا للدفاع عن بنيتها الأمنية ومكافحة الإرهاب من خلال التدخل العسكري في الأزمة السورية، والوقوف ضد مساعي وحدات حماية الشعب الكردية لإقامة حكم ذاتي، فضلا عن التطورات التي شهدتها مناطق البلقان والبحر الأسود والبحر المتوسط.

فقد مثلت محاولة الانقلاب على نظام حكم العدالة والتنمية في عام ٢٠١٦ نقطة تحول فيما يتعلق بالعودة لتوظيف الأداة العسكرية على المستوى الإقليمي، إذ شرع نظام حكم أردوغان في أعقاب فشل الانقلاب في تأسيس قواعد عسكرية في الخارج، كما في الصومال والعراق وليبيا وسوريا، والتدخل العسكري في نزاعات أخرى كما في حرب كاراباخ وسوريا. من ناحية أخرى، أدت هذه الاستراتيجية إلى ظهور تكتلات وتحالفات مضادة لمواجهة نفوذ تركيا خلال السنوات الأخيرة، وانهيار مفهوم السيادة في بعض الدول فأصبحت وفق التصور التركي دولا هشة، كما هو الحال في ناغورنو كاراباخ والعراق وسوريا وليبيا وأوكرانيا وجنوب القوقاز والبلقان، مما أفسح المجال لتزايد تهديدات الجماعات المسلحة غير الحكومية على الحدود التركية، بشكل ورط الجهات الحكومية بوجه عام في صراعات

طويلة. كل هذه العوامل أدت في الأخير إلى ترسيخ مبدأ وحدة الأراضي في الثقافة الاستراتيجية لتركيا بعد أن كانت مرنة في الفترة من ٢٠٠٢ وحتى ٢٠١٢.

جدير بالذكر أن الاضطرابات العالمية أيضا أثرت في الاستراتيجية الخارجية لتركيا، إذ لم تستطع إعادة ترتيب وضعها الإقليمي مع التفكك الجيوسياسي العالمي عقب الحرب الباردة في إطار التحولات المنهجية العالمية، وبعد ٢٠٠٢، عاصرت تركيا أزمة أمنية جديدة بعد أحداث ١١ سبتمبر التي أثرت في الاستراتيجية العالمية والإقليمية بالغزو الأمريكي لأفغانستان والعراق بشكل غير في موازين القوى في الجوار التركي، بما أتاح الفرصة لإيران لتوسيع نفوذها على الحدود التركية. كما شهدت منطقة الشرق الأوسط هيمنة أمريكية بشكل كبير، بالتالي عملت على توطيد العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في ظل حالة عدم اليقين العالمي. وفي خضم تلك الأحداث، تعرضت تركيا لأزمات عدة مثل الأزمة المالية في ٢٠٠٨ وفشل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. وعلى جانب آخر، أدى التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا في سوريا إلى تغيير تركيا لسياساتها الأمنية مع الاخذ في الاعتبار هذا التنافس، وعقب فوز ترامب في ٢٠١٦ ظهر البعد الاقتصادي للتنافس الأمريكي الصيني، فتفاقمت المشكلات بين تركيا والولايات المتحدة وحاولت التغلب على الانكماش في السياسة الخارجية بمبادرات مثل " آسيا من جديد "، لكن جميع قضايا السياسة الخارجية التي تواجه تركيا ألزمتها التفاعل مع الجهات الفاعلة العالمية. (٢٤)

٢. دوائر اهتمام السياسة الخارجية التركية

وفق الرؤية التركية، يجدر الاهتمام بعدة دوائر، يأتي على رأسها المستوي الوطني، ويشبهه الخبراء ب " المركز " وبقيه المستويات ب " الأحزمة الاستراتيجية "، وعليه تهدف تركيا لتحقيق الاستقرار المطلق بإزالة العناصر التخريبية في الداخل مثل الإرهاب والأزمات الاقتصادية واللاجئين والاستقطاب الاجتماعي، يليه في الأهمية دول الجوار الجغرافي التي تشترك مع تركيا في الحدود البرية والبحرية، وتسعى تركيا لتحقيق الاستقرار النسبي من خلال خلق مستويات دنيا من الديمقراطية والتمثيل والشرعية والقضاء على العناصر الخلافية.

وثمة مناطق أبعد جغرافيا تسعى فيها تركيا لدعم الاستقرار النسبي، مثل القرن الأفريقي وأفريقيا جنوب الصحراء، خاصة وأن تركيا تتميز بميزة مهمة في هذه المنطقة، وهي غياب أي ماضي استعماري، وفي هذا الإطار، يتضح الدور التركي في منطقة القرن الأفريقي في عرض الوساطة الذي قدمته تركيا في سبتمبر ٢٠٢٤ بين الصومال وإثيوبيا، بعدما أقدمت الأخيرة على توقيع مذكرة التفاهم مع إقليم أرض الصومال الانفصالي من أجل إنشاء قاعدة عسكرية على البحر الاحمر. كذلك أمريكا اللاتينية وآسيا، من خلال سياسة المساعدات الإنسانية ذات الأبعاد

الاقتصادية والدبلوماسية. أما بالنسبة لمنطقة آسيا والمحيط الهادي والشرق الأقصى، فقد سعت تركيا في هذه المنطقة من خلال مبادرة " آسيا من جديد " لتوسيع نطاق سياستها الخارجية. ويتركز نشاط تركيا على المستوى العالمي التفاعل الإيجابي مع الجهات الفاعلة في النظام العالمي وإحياء المعايير العالمية، وعلى هذا الأساس انتقدت تركيا ضعف النظام العالمي في فترة ما قبل الجائحة، فقد سبق وأشار الرئيس التركي رجب طيب اردوغان بوضوح على سبيل المثال لمشكلة النظام العالمي تحت شعار العالم " أكبر من خمسة " في كتابه " نحو عالم أكثر عدلا ". (٢٥)

٣. رؤية تركيا لبنية النظام الدولي

في أعقاب الحرب الباردة برزت الولايات المتحدة كقطب أوحد في النظام الدولي وتراجع الدور الروسي خلال السنوات العشر الأولى السابقة لتولي بوتين السلطة في عام ٢٠٠٠، غير أن صعود بعض القوى الإقليمية الكبرى في النظام الدولي، وفي مقدمتها الصين بالإضافة إلى محاولة روسيا في ظل عهد بوتين استعادة مكانتها كقوة عظمى في هذا النظام، إذ مثل ذلك تحديا للهيمنة الأمريكية على النظام الدولي وأصبحت هناك محاولات من جانب هذه الدول الصاعدة لإقامة نظام دولي متعدد الأقطاب، ومن المتوقع أن تواصل تلك القوى جهودها لإنجاح مساعيها في زيادة النفوذ السياسي والعسكري والاقتصادي على الساحة الدولية. ويعتبر الاقتصاد العالمي من أهم المجالات التي تنعكس فيها مساعي تلك القوى، فالنشاط الجديد في منظمة التجارة العالمية الذي يتمحور حول البرازيل والهند والسعي وراء الاستقلال الاقتصادي يكشفان عن أن الاقتصاد العالمي لم تعد تتحكم فيه الولايات المتحدة، بل أصبح واقعيا أن تشارك في صياغته مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة، وهو ما يتضح من إنشاء مجموعة العشرين في ١٩٩٩، والتوسع في مجموعة " BASIC " في عام ٢٠٠٩ التي تضم البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين، وبإنشاء مجموعة البريكس وتوسيعها مؤخرا، وغيرها من التجمعات الإقليمية والدولية.(٢٦)

وفيما يتعلق بموقف تركيا من بنية النظام الدولي، فمن الملاحظ أنه طيلة فترة الحرب الباردة التي برز فيها الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى كان مصدر تهديد لاستقرار الجمهورية التركية الحديثة، وعلى هذا الأساس اتسمت العلاقات بينهما بالتوتر الشديد في تلك الفترة. إذ طالب الاتحاد السوفييتي تركيا باستعادة بعض المناطق وإقامة قواعد عسكرية في المضائق التركية، مما ضاعف المخاوف التركية. ومن ثم رأت تركيا في تأسيس الولايات المتحدة لحلف الناتو في تلك الفترة فرصة لحمايتها من الأطماع السوفييتية حينها، حتي انضمت رسميا للحلف في ١٩٥٢، لتكون بمثابة خط مواجهة أمامي للغرب ضد الاتحاد السوفييتي. (٢٧)

غير أن تركيا تطلعت إلى تطبيع علاقاتها بالاتحاد السوفييتي في مطلع الستينيات، من خلال تبادل الزيارات الرسمية وتنشيط العلاقات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس شهدت الفترة من ١٩٧٢ وحتى ١٩٧٥ تناميا ملحوظا في حجم التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي عموما، وفي ١٩٧٨ تم التوقيع على وثيقة سياسية لاستعادة علاقات الجوار والصداقة، واستمر الوضع على ما هو عليه حتى الانقلاب العسكري في تركيا في ١٩٨٠. إذ تطورت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، ففي ١٩٨٣ تم توقيع اتفاقية اقتصادية بهدف توسيع التبادل التجاري، وفي العام التالي، وقعت الدولتان اتفاقية لتصدير الغاز إلى تركيا لمدة ٢٥ سنة.(٢٨)

وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي في ١٩٩١، اختفى الهدف الذي أنشئ من أجله، وعندها أعيد النظر في أهداف ومهام الحلف، ففي اجتماع لندن ١٩٩١، أطلق " المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف "، بما يتواءم مع طبيعة البيئة والنظام الدولي الجديد وتهديداته الجديدة، بشكل أتاح للحلف التدخل بمهام خارج النطاق الجغرافي المحدد سلفا، لمنع وصول أي تهديد لدول الحلف، بما يعرف بعمليات خارج نطاق المادة الخامسة (الخاصة بقصر عمليات الحلف على صد العدوان على أراضي الدول الأعضاء). (٢٩) وبعد أحداث ١١ سبتمبر أطلق الحلف مفهوم " الحلف الاستراتيجي " في قمة لشبونة في ٢٠١٠، لكي تعطي شرعية للمهام الجديدة للحلف.(٣٠) وأصبح يُنظر إلى تركيا على أنها العضو الأنسب لملء الفراغ الذي خلفه الاتحاد السوفييتي في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وهو ما انعكس على نتائج قمة إسطنبول في ٢٠٠٤، والتي اعتبرت هاتين المنطقتين مناطق ذات اهتمام خاص، وتولت تركيا مهمة ممثل حلف الناتو والمسؤول عن تقديم المشورة حول تعامل الحلف مع هذه المنطقة، نظرا للعامل التاريخي والجغرافي الذي يعطي الأفضلية لتركيا. (٣١) ويعتبر دعم الناتو لتركيا في هذه المنطقة من شأنه تسهيل العديد من الأمور أمام تركيا، خاصة فيما يتعلق بمشروعات الطاقة.(٣٢)

ومن ثم بدأت تركيا وروسيا تنشيط العلاقات الدبلوماسية التي توجت بتوقيع معاهدة التعاون وحسن الجوار ١٩٩٢، فبعد انهيار الاتحاد السوفييتي حرصت الدولتان على استقرار العلاقات على المستوى الإقليمي. غير أن العلاقات بين تركيا وروسيا شابها التوتر بعد دعم كل منهما للعناصر الانفصالية التي تهدد استقرار كل منهما، حيث كانت روسيا تقدم الدعم لحزب العمال الكردستاني، وفي المقابل دعمت تركيا العناصر الانفصالية الشيشانية في قتالها ضد روسيا، واستمر الوضع حتى نهاية التسعينيات، حتى شهدت بعد ذلك تحولا ملحوظا على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي، وتم التوقيع على اتفاقيات التعاون المشترك لمكافحة الإرهاب وإنشاء مشروع خط أنابيب السيل الأزرق.(٣٣)

وتأسيسا على ذلك، يمكن القول إن تركيا فضلت الانحياز إلى الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة في إطار حلف الناتو، حماية لها من أطماع الاتحاد السوفييتي، لما قد ينطوي على تأييد للنظام أحادي القطبية بقيادة واشنطن، ومن ناحية أخرى حاولت الإبقاء على هامش من العلاقات الآمنة مع الاتحاد السوفييتي.

وفي ضوء التحليل السابق ذكره للرؤية الروسية لبنية النظام الدولي، فإن تحليل رؤية نظام الحكم لحزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بدءا من عام ٢٠٠٢ وحتى عام ٢٠٢٢ يكشف عن وجود قدر كبير من التوافق بين الرؤيتين الروسية والتركية لبنية النظام الدولي المتعدد الأقطاب، وذلك في ضوء مساعي تركيا لإحياء مكانتها الإقليمية التاريخية، إذ رغبت تركيا في أن تكون مركزا للكتلة القارية الأوروبية الآسيوية من خلال استراتيجية تصفير المشكلات واتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، تهدف الى تحويل تركيا إلى دولة مركزية فاعلة ومنفتحة على العالم كأولى خطوات التأثير الإقليمي والدولي. (٣٤) ومثلت الحرب الأمريكية على العراق في ٢٠٠٣ الهزة الأولى في العلاقات التركية الأمريكية نظرا لاختلاف الرؤى حول بعض الأمور، إلى أن نشطت العلاقات التركية الأمريكية مجددا في عهد أوباما، الذي رأي في تركيا نموذجا للتحديث يفضل انتقاله لدول الشرق الأوسط. وبدأت تركيا التحرك بين مختلف اللاعبين الدوليين والإقليميين وفقا لاعتبارات المصلحة القومية، وهو ما يعكس توجها تركيا نحو تأييد العالم متعدد الأقطاب، ليس الخاضع للهيمنة الأمريكية، خاصة بعد تعطل عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي.

إلى أن حدثت محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ لتكون بمثابة نقطة تحول جديدة في السياسة الخارجية لتركيا، حيث مهدت إلى تباعد تركي أكثر عن الحلف الغربي، فأصبحت تركيا أكثر اهتماما بتطوير علاقات أكثر تناغما مع روسيا، خاصة فيما يتعلق بالملف السوري، بعد دعم بوتين لأردوغان عقب محاولة الانقلاب استغلالا للخلافات بين تركيا والغرب، واعتذار أردوغان عن حادثة الطائرة. (٣٥) ففي أبريل ٢٠١٧، قامت سفينتان تابعتان للبحرية التركية بزيارة غير رسمية إلى القاعدة البحرية الروسية في " نفور " و" سيسك " وأجريت تدريبات ثنائية في مايو ٢٠١٧، ثم وقعت إيران وروسيا وتركيا اتفاقا بشأن وقف إطلاق النار في أجزاء من سوريا.(٣٦)

ففي ٢٠١٦، دعا الرئيس أردوغان في قمة منظمة دول العالم الإسلامي في إسطنبول إلى إصلاح مجلس الأمن، وإعادة النظر في طريقة تعامل المجتمع الدولي مع المنظمات الإرهابية، تجنبا للجرائم الموجهة ضد الإسلام والمسلمين في الدول الغربية، واستخدم شعار " العالم أكبر من ٥ " (٣٧) واعتبر أن تغيير هيكل مجلس الأمن الدولي سيوفر الغطاء الأمني الكافي لسكان العالم أجمع. وكرر ذات التصريحات في ٢٠١٧ عقب منحه الدكتوراه الفخرية من جامعة " ميليا " الإسلامية في نيودلهي على هامش زيارة رسمية لنيودلهي، (٣٨) وانتقد الأمر ذاته

خلال جائحة كورونا في ٢٠٢٠.(٣٩)، وكرر الدعوة نفسها في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها ال ٦٩ في سبتمبر ٢٠١٤، تقدمت على إثرها أنقرة بمقترح لمجلس الأمن مبنيا على نقد الهيكل الأمني للأمم المتحدة على أساس أو ظروف الحرب الباردة، حيث أنه لا يتوافق مع شكل النظام العالمي الجديد. وهو ما يتوافق مع الرؤية الروسية في هذا الشأن، وتحديدا عقب هجومها على أكرانيا، وتوالي العقوبات الغربية والإدانات الدولية نتيجة لغلبة العنصر الغربي على مقاعد مجلس الأمن، وهو ما عبر عنه سيرجي لافروف وزير الخارجية الروسي أكثر من مرة خلال خطاباته، فروسيا أيضا تطالب بنظام متعدد الأقطاب يعطيها مساحة من المناورة على المسرح العالمي، وهو ما ظهر في خطاب بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن ال ٤٣. (٤٠)

كما اتضحت رغبة أردوغان في إرساء نظام عالمي متعدد الأقطاب من خلال رؤيته التي قدمها في كتابه " نحو عالم متعدد الأقطاب "، والذي دعا فيه لإصلاح مجلس الأمن، كبداية لشرعية المجلس وشموله، وإمكانية إقامة نظام عالمي أكثر عدلا من خلال اقتراح استراتيجي وشامل وقابل للتنفيذ على أرض الواقع مقدم للأمم المتحدة، بشكل يضمن عدالة التمثيل ويلغي امتيازات حق النقض الجائرة في مجلس الأمن. وانطلق اردوغان من تداعيات جائحة كورونا التي شكلت تحديا جوهريا للمجتمع الدولي والأمم المتحدة، بعد أن تنحت خلالها قيم العولمة والحوكمة العالمية لتحل محلها المصالح الدولية الفردية، وعليه أكد على ضرورة عدم ترك مصير البشرية بيد عدد محدود من الدول في وقت يواجه فيه العالم تحديات جسمية، والاستناد بدلا من ذلك إلى فكرة التعددية القادرة على وضع أجندات تسهم في حلحلة الأزمات في المستقبل وإعادة هيكلة المؤسسات الدولية، بدءا من مجلس الأمن.(٤١)

حتي في الوثيقة التي صدرت عن جهاز الاستخبارات التركي في الذكري ال ٩٧ لتأسيسه، وتعرف ب " وثيقة قالن "، يرى فيها رئيس جهاز الاستخبارات التركي، إبراهيم قالن، أن النظام العالمي يتجه إلى الشكل متعدد القطبية بعيدا عن المركزية الغربية، وإن لم يصلها تماما بعد، إذ لم تنضج مؤسساته التقنية والاقتصادية والمؤسسية بعد، بناءً على التعددية السياسية والجغرافية في العالم، واعتبر أن الحاجة للانتقال للنظام المتعدد الأقطاب هي السبب الرئيس في الأزمات والحروب وحالة عدم الاستقرار وافتقار الأمن الراهنة، بشكل يسمح للجهات غير الحكومية الفاعلة والمجموعات شبه العسكرية بالانتشار، ويستشهد قالن بالحرب الروسية الأوكرانية، ويشير إلى احتمالية مواجهة بين الصين والغرب للسبب ذاته.(٤٢)

وتعتبر الحرب الأوكرانية مؤشرا واضحا لتوافق الرؤية التركية مع نظيرتها الروسية حول بنية النظام الدولي، إذ اعتمدت تركيا الحياد الايجابي منذ الأيام الأولى للعملية العسكرية الروسية في أوكرانيا دون تعريض حساباتها الجيوسياسية في المنطقة للخطر، ورفضت تركيا الاشتراك في العقوبات الغربية على روسيا، كما قدمت خدمات

اقتصادية ومالية كبيرة صبت في صالح المجهود الحربي الروسي، فزادت وارداتها من ٩٠ ألف برميل يوميا إلى ٢٠٠ ألف برميل يوميا، كما ارتفع حجم التعاون التركي الروسي في مجال الطاقة بحلول أكتوبر ٢٠٢٢ بعد الاتفاق في قمة أستانة على تحويل تركيا إلى مركز لنقل الطاقة الروسية إلى الأسواق الأوروبية، يأتي هذا في الوقت الذي أصبح فيه خطا نورد ستريم ١ و٢ لنقل الغاز الروسي إلى ألمانيا "غير موثوقين" وفقًا لبوتين. كما اعتمدت بعض البنوك التركية على نظام المدفوعات الروسي مير، وهو بديل لنظام سويفت المعلق في روسيا تحت وطأة العقوبات. في المقابل، حولت روسيا في يوليو ٢٠٢٢ نحو ٥ مليارات دولار لتسريع بناء محطة الطاقة النووية، مما عزز احتياطيات تركيا من العملة الصعبة.(٤٣)

وغير ذلك من الأمثلة كثير فضلت فيها تركيا استمرار التعاون مع روسيا – وإن اختلفت المواقف السياسية المعلنة أحيانا _ كما هو الحال في سوريا وجورجيا والقوقاز وليبيا، أضف إلى ذلك أن تركيا فضلت الاحتفاظ بمنظومة الصواريخ الروسية ترسيخا منها لسياسة الموازنة والتعددية. كما تسعي تركيا لنيل عضوية منظمتي " البريكس " و " شنغاهاي " للتعاون مع روسيا والصين محاولة منها لبناء تحالفات بعيدا عن الغرب، والمشاركة في قمم مثل " سوتشي " و " أستانة " مع روسيا وإيران للتأسيس لنفوذ موازٍ أو بديل لواشنطن. وقد تؤشر السياسة التركية في هذا الشأن إلى عدم الرغبة في هزيمة روسيا وبقائها كقطب موازن للولايات المتحدة، حتى أن الحفاظ على هامش من الأمن في العلاقات مع روسيا يحميها من أطماع الأخيرة ويكفل لها مساومة الغرب. إلا أن هذا لا يلغي حقيقة الوجهة النهائية لتركيا ستكون نحو الناتو حال أي تصعيد عسكري بين روسيا والغرب، وإن كان هذا مستبعدا.

المحور الثاني: موقف تركيا من النزاع بين روسيا وحلف الناتو

أولا: موقف روسيا من حلف الناتو

تأسس حلف الناتو في الأساس لمواجهة الطموحات التوسعية للاتحاد السوفييتي آنذاك، واقترح الاتحاد السوفييتي الانضمام إلى الحلف بعد مؤتمر برلين في يناير ١٩٥٤ خشية عودة النزعة العسكرية لألمانيا الغربية، لكن الولايات المتحدة رفضت مقترحه، وردا على ذلك أسس الاتحاد السوفييت حلف وارسو في ١٩٥٥ مكونا من بعض دول أوروبا الشرقية. (٤٤)

لكن بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، اعتبرت روسيا التقارب مع الغرب هو السبيل للتعافي الاقتصادي وإقصاء الشيوعية، واسفرت تلك الفترة عن انضمام روسيا إلى مجلس التعاون لحلف الناتو، ومهمته تحسين علاقات دول الحلف بالدول غير الأعضاء، ثم تحول إلى مجلس الشراكة الأوروبية الأطلسية، كما قامت بإرسال قوات إلى غرب البلقان تحت رعاية الناتو في ١٩٩٤، إلى أن تم التوقيع على القانون التأسيسي بين روسيا وحلف الناتو في باريس ليحكم العلاقات بين الطرفين في ١٩٩٧، وكان أهم بنودها إرسال بعثة روسية دائمة لدي الحلف، مقابل وجود

مكتب إعلامي وبعثة اتصال عسكرية للحلف في موسكو. إلا أن هذا النمط فرض على روسيا التعامل كقوة كبرى فقط في النظام العالمي وليست أحد أركانه، كما قيد استعمالها للقوة أو التهديد بها، وألزمها بتبني سياسة خارجية براجماتية وليست أيديولوجية، ومن ثم أدركت روسيا أن الغرب هو التهديد الرئيس لأمنها القومي، فتحولت للنمط الأوراسي الجديد، ووجهت دفة سياستها الخارجية نحو هذا العالم، وهي الدول الآسيوية المجاورة. (٤٥)

جدير بالذكر أن أولى محطات الخصومة بين روسيا وحلف الناتو بدأت في ٢٠٠٨، بعد نقاشات الحلف حول انضمام جورجيا وأوكرانيا إلى الحلف بشكل يشير إلى وجود نية لتوسيع الحلف، وقد كان ذلك أهم أساب الغزو الروسي لجورجيا في ٢٠٠٨، الذي أعقبه سلسلة من الخلافات بين روسيا والناتو، منها ضم روسيا لشبه جزيرة القرم والتدخل العسكري في سوريا، حتى الغزو الروسي لأوكرانيا في ٢٠٢٢، انتهت بتعليق الاتفاقيات التعاونية بينهما، وتعليق مهام المبعوثين.(٤٦)

ثانيا: موقف تركيا من خلافات روسيا والحلف

تعد تركيا وروسيا فاعلان إقليميان ومتنافسان جيوسياسيا في مناطق القوقاز والشرق الأوسط والبحر الأسود، فقد شهدت علاقة الدولة العثمانية صدامات عديدة مع الإمبراطورية الروسية، واستمر التوتر بعد سقوط الدولة العثمانية مع الاتحاد السوفيتي، الذي طالب ببعض أراض تركيا، حتى خلال فترة الحرب الباردة لم تتمكن تركيا وروسيا من الارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى أي مستوى ملموس. ولكن مع نهاية الحرب الباردة قررتا إعادة إحياء العلاقات الثنائية في مجالات التجارة والسياحة والطاقة، كما دعمت روسيا أول مشروع محطة للطاقة النووية في تركيا، وتم الاتفاق على بناء خط أنابيب الغاز الطبيعي المعروف باسم السيل التركي، وقد أسهمت تلك الخطوات في زيادة مستوى الثقة المتبادلة بين الطرفين، حتى على المستوى الاجتماعي تزايد عدد حالات الزواج الروسية التركية، كما كسر حجم مشاهدات المسلسلات التركية في روسيا الأرقام القياسية، وبذلك تكون تركيا نجحت في وضع تصورات إيجابية عنها لدى الرأي العام الجمعي للمجتمع الروسي، وبقيت المصالح المتضاربة على المستوى الجيوسياسي كما هي، بالإضافة إلى وجود تركيا كجزء من حلف الناتو الذي شُكل في الأساس لمواجهة الاتحاد السوفيتي. وعليه، يمكن القول إن تركيا بعد الحرب الباردة لم تضطر لخوض مواجهة مباشرة مع روسيا بسبب تقارب الأخيرة نفسها مع حلف الناتو. (٤٧)

على جانب آخر، يرى أردوغان أن الناتو يمكنه لعب دور مفتاحي في مكافحة الإرهاب الدولي والتصدي للتهديدات ذات الطبيعة الجديدة ذات التأثير العالمي، كما أكد على أهمية حلف الناتو وضرورة الحفاظ على قوته، فرغم

التوقعات السلبية التي تنبأت بانهيار الحلف عقب نهاية الحرب الباردة بانتفاء السبب لوجود الحلف بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، فالحلف لا يزال يحظى بأهمية كبيرة للدفاع عن كل الدول الأعضاء في إطار مبدأ الدفاع الجماعي المشترك. (٤٨)

غير أن تلك الرؤية لم تمنع تركيا من التعاون إلى مستوي استراتيجي مع روسيا، فقد شهدت العلاقات التركية الغربية الاهتزاز الأول في سبعينيات القرن الماضي، حينما اختلفت الرؤي حول حزب العمال الكردستاني في العراق، والعلاقات مع سوريا بعد اغتيال رفيق الحريري في ٢٠٠٥، أضف إلى ذلك تعطل عملية انضمامها للاتحاد الأوروبي، والصدى الذي لاقته استراتيجية داوود أوغلو حول " العمق الاستراتيجي " التي تفضل إعطاء تركيا الأولوية لدول الجوار الجغرافي، وابتعادها عن سياسة الاستقطاب الدولية، ولعب دور الدولة المركزية.(٤٩) كذلك الموقف التركي من غزو العراق، وما رأته تركيا تجاهلا لمخاوفها الأمنية بعد موجة النزوح العالية إليها بعد أحداث الربيع العربي، ورفض إقامة منطقة آمنة على الحدود مع سوريا.(٥٠) وكانت محاولة الانقلاب الفاشلة في ٢٠١٦ نقطة الانطلاقة الحقيقية لتركيا نحو الموازنة وتنويع الشركاء الخارجيين، قادتها في الأخير لإبرام صفقة الصواريخ الروسية التي أسست لشراكة حقيقية بين الجانبين، حتى أنها رفضت التنازل عنها لصالح أوكرانيا في حربها ضد روسيا رغم كم المغريات الغربية حينها.

لكن منذ وصول جو بايدن للبيت الأبيض، وتواتر المصالحات في المنطقة بدءا من قمة العلا ٢٠٢١، والتكلفة السياسية والاقتصادية اتي تكبدها تركيا جراء عدائها للغرب منذ ٢٠١٦، عادت تركيا لسياسة الموازنة الاستراتيجية بين الفاعلين الدوليين والإقليميين، فتم تطبيع العلاقات مع مصر والخليج، كذلك إسرائيل قبل اندلاع حرب غزة، ويتم التحضير للمصالحة مع الأسد، وعودة الانخراط بشكل إيجابي في السياسة العالمية، ومحاولة لعب دور الوسيط في خلافات عدة، مثل أزمة سد النهضة وإقليم أرض الصومال والحرب الأوكرانية وغيرها.

بالتالي، يمكن القول إن السياسة الخارجية التركية تعتمد النهج البراجماتي في التعاطي مع خلافات الغرب وروسيا، وقد مثلت الحرب الأوكرانية اختبارا لقدرة تركيا على الموازنة، إذ نجحت في الحفاظ على استقرار العلاقات مع روسيا رغم أنها عضو في الناتو، ورغم موقفها المناهض للغزو الروسي لأوكرانيا منذ البداية، ومن قبله ضم القرم، خاصة وأن **العلاقات الاقتصادية** والتجارية التركية مع كل من روسيا وأوكرانيا على درجة كبيرة من الأهمية في ظل الاضطرابات الاقتصادية التي تعانيها أنقرة خلال السنوات الأخيرة، إذ تعتمد على روسيا بنحو ٤٥٪ من غازها الطبيعي، و٧٠٪ من القمح الأوكراني، كما تعتبر مقصدا سياحيا للسياح الروس والأوكران على حد سواء، ونجحت في التوسط لتوقيع اتفاقية الحبوب في يوليو ٢٠٢٢، كما نجحت في إبرام صفقة لتبادل الأسرى في سبتمبر ٢٠٢٢،

حيث أفرجت كلا من روسيا وأوكرانيا عن ٢٧٠ سجينا، الأمر الذي يُعد انجاز دبلوماسي نادر في الحرب. وعلى **الصعيد العسكري**، اشترت أنقرة الصواريخ الروسية ورفضت التنازل عنها لأوكرانيا، ولا تزال تحتاج لروسيا في هذا الشأن في خضم خلافاتها مع الغرب لسد احتياجاتها العسكرية، بينما تتعاون مع كييف في مجال الصناعات الدفاعية والمسيرات. والأهم **جغرافيا**، حيث تعتبر أوكرانيا حائط صد أو عازل مع روسيا، والآن تواجه خطر اختفائها، فضلا عن الحساسية التي تنطوي على تنفيذ اتفاقية مونترو وغلق المضائق. تلك الحسابات دفعت تركيا لإدانة الغزو الروسي لأوكرانيا وانتقدت تقاعس الناتو في منع الحرب، ومن جهة أخرى امتنعت عن التصويت على قرار المجلس الأوروبي لتعليق عضوية موسكو، أو المشاركة في العقوبات الغربية على روسيا. (٥١)

بالتالي، مثلت الحرب الأوكرانية فرصة بالنسبة لتركيا لإعادة تأكيد مكانتها بالنسبة لروسيا والغرب، إذ عملت على توظيف عضويتها في حلف الناتو للضغط على الدول الغربية للقبول بتسويات معينة في العديد من الملفات الخلافية، فبينما يسعى الحلف لتوسيع نطاق انتشاره على الحدود الروسية من خلال ضم السويد وفنلندا، عارضت تركيا هذه الخطوة مقابل الحصول على تنازلات من الغرب مثل وقف العقوبات على تركيا وإعطائها الضوء الاخضر لتحركات عسكرية في سوريا والعراق ضد التنظيمات المسلحة الكردية، وموافقة الكونجرس على توريد طائرات اف ١٦، ووقف تعاملات السويد وفنلندا مع التنظيمات التي تصنفها إرهابية، بالإضافة إلى انهاء السويد لحظر الأسلحة الذي فرضته على تركيا، وهو ما حدث بالفعل وفي مقابله وافقت تركيا على ضم السويد وفنلندا.

من ناحية أخرى، ثمة محاولات روسية تركيا لتحويل أنقرة إلى مركز محتمل لتصدير الغاز إلى أوروبا، إذ عرض بوتين في أكتوبر ٢٠٢٣ على أردوغان بناء خط أنابيب غاز جديد في تركيا يمكن أن يمد أوروبا بالطاقة الروسية بعد تعطل نورد ستريم، في محاولة للحفاظ على هيمنة الطاقة الروسية على الأسواق الأوروبية، فضلا عن محاولات استقطاب الشركات الغربية والروسية بعد العقوبات، والتفاهمات مع روسيا حول الملف السوري، إذ تحاول تركيا عقد مصالحة مع الأسد. (٥٢)

المحور الثالث: أهم العوامل التي أسهمت في تعزيز الخلافات بين تركيا وروسيا

سعت تركيا وروسيا إلى مأسسة العلاقات بينهما، فتم تأسيس مجلس التعاون التركي الروسي في مايو ٢٠١٠ خلال زيارة الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيدف إلى تركيا، كذلك مجموعة التخطيط الاستراتيجي كجزء من هذا المجلس، وفي ضوئه يلتقي قادة البلدين بصورة منتظمة سنويا. **ولكن هذا لا يعني أن العلاقات التركية الروسية خلت من الخلافات خلال الفترة محل الدراسة، ولعل أبرز هذه الخلافات:**

أولا: الخلفية التاريخية

كان للجوار التركي الروسي من الناحية الجغرافية بالغ الأثر في تحديد سلوك كلا الوحدتين الدوليتين إزاء بعضهما البعض، فالطبيعة الجغرافية المترامية الأطراف بالنسبة لروسيا فرضت عليها أن تكون منافسا للإمبراطوريات النظيرة مثل الإمبراطورية العثمانية في ذلك الوقت، وعلى هذا الأساس فقد شكلت العلاقات العدائية تاريخيا الدافع الرئيس وراء انضمام تركيا إلى حلف الناتو للدفاع عن أوروبا الغربية ضد السوفيت وحلفائهم خلال فترة الحرب الباردة، فضلا عن مطالبته بأراضي من تركيا عام ١٩٤٥ لولا حماية الولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من أن سقوط الاتحاد السوفيتي لم يُبقِ لروسيا سوى شريط ساحلي صغير على البحر الأسود بعد استقلال أوكرانيا والقوقاز في ظل تعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا في المنطقة البحر الاسود، والتفاهمات التركية الروسية الراهنة، إلا أن تركيا لا تستطيع الشعور بمأمن مطلق إزاء التهديدات الروسية. (٥٣)

ثانيا: عضوية تركيا في حلف الناتو

تعتبر عضوية تركيا في حلف الناتو إحدى التناقضات الجوهرية مع روسيا، إذ لا تستطيع تركيا التخلي عن المظلة الأمنية التي كفلت لها الحماية من روسيا في الأساس منذ الحرب العالمية الثانية، ولا التخلي عن حليف استراتيجي بحجم الولايات المتحدة الأمريكية، كما مثلت تركيا خط المواجهة لحلف الناتو ضد الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب الباردة، وإن كانت تركيا قد فقدت ميزتها الاستراتيجية بعد انتهاء الحرب الباردة، إلا أنها لازالت تحتفظ بأهمية استراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي المشترك بين القوقاز والبلقان والشرق الأوسط، بالإضافة إلى تحكّمها في المضائق على البحر الاسود وموقعها في بحر قزوين والبحر المتوسط.

كما أن تركيا غالبا ما ترتهن إلى التزاماتها بموجب عضويتها في حلف الناتو، فعلى سبيل المثال استجابت للمطالب الأمريكية لمراقبة المجال الجوي السوري من أجل منع تهريب الأسلحة الروسية للحكومة في سوريا، فقامت أنقرة بتفتيش طائرة سورية قادمة من موسكو إلى دمشق والإعلان عن وجود عتاد عسكري على متنها، كما وافقت تركيا على نصب الناتو لصواريخ باتريوت على الحدود التركية السورية بعمق ١٠ . ١٥ كم في الأراضي التركية بعد القصف السوري لبعض المدن التركية الذي نتج عنه سقوط ضحايا بدنيين مما أدى إلى توتر العلاقات مع روسيا، بالإضافة إلى تضامن حلف الناتو مع تركيا في معارك إدلب، إذ صرح مسؤولون أمريكيون أن الولايات المتحدة تناقش مع شركائها في الحلف ما يمكن أن يقدموه بالمساعدات العسكرية لتركيا في إدلب هو الإجراءات الممكن اتخاذها حال انتهكت روسيا والحكومة السورية وقف إطلاق النار. (٥٤)

ثالثا: التنافس حول مناطق النفوذ

رغم عدم اشتراك تركيا وروسيا بحدود جغرافية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، إلا أنهما يتنافسان في بعض المناطق التي تعتبرها كل منهما مناطق نفوذ حيوية وتاريخية بالنسبة لها، كما هو الحال في الشرق الأوسط والقوقاز وآسيا الوسطى، وازدادت تلك الدوافع مع وصول بوتين إلى الحكم في روسيا منذ عام ٢٠٠٠، إذ طمح لاستعادة الهيبة الروسية ومكانتها كقوة عالمية مع الاستراتيجية ذاتها بالنسبة للعدالة والتنمية، فقد كان لتركيا أنشطة معادية لروسيا من خلال دعمها العناصر الشيشانية، وتوطيد العلاقات مع الدول الناطقة بالتركية مثل أذربيجان وأوزباكستان وكازاخستان، بالإضافة إلى الوقوف على طرفي نقيض في الصراع بين أرمينيا وأذربيجان حول إقليم كاراباخ، إذ تقف روسيا في صف حليفتها أرمينيا والعضو في منظمة الأمن الجماعي، في حين تقف تركيا إلى جانب أذربيجان. كما ترتبط تركيا مع **جورجيا** باتفاقيات عسكرية في إطار صيغة التعاون الثلاثية بين تركيا وجورجيا وأذربيجان الموقعة في عام ٢٠١٢، للتعاون في مجال التعليم العسكري ومكافحة الإرهاب وحماية خطوط أنابيب الطاقة والسكك الحديدية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، فكانت النتيجة نمو التعاون في المجال الدفاعي بين تركيا وجورجيا خلال عام ٢٠١٩، كما أعلنت تركيا عن تخصيص نحو ١٢ مليون دولار لوزارة الدفاع الجورجية لإصلاح اللوجستيات العسكرية.

وبوجه عام، تنظر روسيا بقلق إلى الحضور الثقافي والديني والاقتصادي التركي في تلك المناطق لأنها تخشى أن يتحول إلى تحالفات سياسية تحظى بتأييد الولايات المتحدة التي قد تنظر إليه على أنه مدخلا لاختراق المنطقة وتعزيز نفوذ الناتو وتطويق روسيا. (٥٥)

تعتبر **الأزمة السورية** من أهم المحطات الخلافية في العلاقات التركية الروسية، نظرا لما تنطوي عليه سوريا من أهمية استراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية التركية والروسية على حد سواء، ففي بداية الأزمة كان الخلاف جوهريا بشكل أكبر، إذ اختلف البلدان حول مستقبل النظام القائم في سوريا ومكافحة الإرهاب وطريقة التدخل في الحرب، وفي الوقت نفسه يتفقان على ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي السورية وتقديم الحل السياسي لإنهاء الأزمة، فروسيا هدفت إلى الحفاظ على وجودها العسكري في سوريا الذي يتمثل في قاعدة " حميميم " العسكرية وتوسيعه. أما تركيا، فتسعى لعرقلة تحول الأراضي السورية _ وتحديدا الشمال _ إلى قاعدة للتنظيمات الإرهابية التي ستمثل تهديدا حدوديا بالنسبة لتركيا، خصوصا من جانب الاكراد. (٥٦)

أربك التدخل العسكري الروسي في سوريا في ٢٠١٥ الحسابات التركية، إذ صعب من فكرة الإطاحة بنظام الأسد وإنشاء منطقة آمنة في شمال سوريا، فكان التوتر في العلاقات الثنائية الذي انتهي بحادثة الطائرة، فقامت تركيا للمرة الأولى بضرب روسيا على مناطق المعابر التركية المباشرة. وفي المقابل، قامت روسيا بمساعدة الأكراد في

عفرين في مواجهة المعارضة التي تدعمها تركيا، فقامت روسيا بنشر منظومة الدفاع الجوي إس ٤٠٠ في قاعدة " حميميم " الجوية لتغلق بذلك المجال الجوي السوري أمام الطائرات التركية، وبالتالي توقف الدعم الجوي الذي كانت توفره تركيا لقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد تنظيم داعش. (٥٧)

بينما تمثل جوهر الخلاف التركي الروسي حول **ليبيا** في وقوفهما إلى جانب أحد طرفي الصراع، فتركيا عملت على مساعدة قوات حكومة الوفاق برئاسة فايز السراج. وعلى الجهة الأخرى، قدمت روسيا الدعم للمشير خليفة حفتر في الشرق الليبي، وبتدخل تركيا عسكريا في الحرب الأهلية الليبية، فإنها أضافت فصلا جديدا للخلافات مع روسيا، خاصة بعد تصاعد الدور التركي بتوقيع مذكرتي التفاهم الأمني والعسكري مع حكومة السراج. (٥٨)

كما ترتبط تركيا مع **جورجيا** باتفاقيات متنوعة، منها العسكرية في إطار صيغة التعاون الثلاثية بين تركيا وجورجيا وأذربيجان، ففي عام ٢٠١٢، تعهدت الدول الثلاث على التعاون في مجال التعليم العسكري ومكافحة الإرهاب وحماية خطوط أنابيب الطاقة والسكك الحديدية وإجراء مناورات عسكرية مشتركة، فكانت النتيجة نمو التعاون في المجال الدفاعي بين تركيا وجورجيا خلال عام ٢٠١٩، كما أعلنت تركيا عن تخصيص نحو ١٢ مليون دولار لوزارة الدفاع الجورجية لإصلاح اللوجستيات العسكرية. (٥٩)

وبخصوص أوكرانيا، فحتى الآن ترفض تركيا الاعتراف بضم روسيا لشبه جزيرة القرم، وتشدد على دعمها لوحدة أراضي أوكرانيا وسيادتها، كما حدث وجددت في مارس ٢٠٢٤ في الذكرى السنوية العاشرة رفضها الاعتراف بضم روسيا للقرم، الموقف الذي أثار حفيظة روسيا وطالبت تركيا على إثره بالامتناع عن التدخل في شؤونها الداخلية. كما تشير بعض التقديرات إلى دعم أنقرة بشكل غير مباشر للحركات الإسلامية المناهضة للنفوذ الروسي في آسيا الوسطى، بالإضافة إلى تقديم الدعم المالي لتتار القرم في أوكرانيا. واستمر الموقف السياسي التركي على حاله في خضم الحرب الأوكرانية، بالإضافة إلى أن تركيا تدعم تركيا بالمسيرات، بينما ترفض شركة " بايقار " التركية تزويد تركيا بالمسيرات، وفقا لما أعلنه رئيس الشركة. (٦٠)

رابعا: البراجماتية التركية

فأحيانا ما يكون النهج البراجماتي التركي مكلفا بالنسبة لروسيا؛ إذ تطورت العلاقات التركية الروسية بشكل لافت منذ ٢٠١٦ نتيجة لخلافات تركيا مع الغرب في المقابل، لكن خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة بدأت العلاقات التركية مع الولايات المتحدة في التحسن مرة أخرى، وتحديدا منذ اندلاع الحرب الأوكرانية بعد أن مثلت فرصة بالنسبة لتركيا للمناورة وتأكيد أهميتها بالنسبة للغرب وروسيا، وتجلت أهم مظاهر عودة التقارب بين تركيا والغرب في زيارات المسؤولين الأتراك إلى واشنطن، مثل زيارة وزير الخارجية التركي هاكان فيدان في مارس ٢٠٢٤، وموافقة الكونجرس الأمريكي على بيع تركيا طائرات إف ١٦ المتطورة، وإسقاط العقوبات التي سبق وفرضها الرئيس السابق

دونالد ترامب على الصناعات الدفاعية التركية بموجب قانون "كاستا"، كما انضمت تركيا بعد عامين من اندلاع الحرب الأوكرانية إلى مبادرة درع السماء الأوروبية (ESSI) في فبراير ٢٠٢٤، تلك الفكرة التي طرحتها برلين عقب اندلاع الحرب الأوكرانية في محاولة لإنشاء نظام صاروخي متكامل قصير ومتوسط وطويل المدى، لحماية أوروبا من التهديدات الروسية.

كما وافق البرلمان التركي في يناير ٢٠٢٤ على ضم السويد إلى حلف الناتو ومن قبلها تمرير مشروع قانون يسمح بانضمام فنلندا إلى الحلف في مارس ٢٠٢٣، في خطوة أثارت انتقادات روسيا التي تخشى توسع البنية التحتية العسكرية للناتو على حدودها. فضلا عن ذلك، قررت بنوك تركية إغلاق حسابات بعض الشركات الروسية، وتشديد الإجراءات على المواطنين الروس الراغبين في الحصول على البطاقات البنكية في تركيا، تماهيا مع قرار وزارة الخزانة الأمريكية في ديسمبر ٢٠٢٣ باتخاذ تدابير ضد البنوك الأجنبية التي تسهل التعاملات مع الأشخاص الخاضعين للعقوبات في روسيا أو نقل مواد ومعدات إلى المجمع الصناعي العسكري الروسي. جدير بالذكر أن الشركات الروسية كانت تستخدم تركيا جسرا لعبور المدفوعات وتسويق منتجاتها، وتشير تقديرات إلى أن تعثر عملية المصالحة بين أنقرة ودمشق سببه التشدد الروسي ردا على انعطافة تركيا نحو الغرب مؤخرا. (٦١)

خامسا: تعارض الاستراتيجية الكبرى لتركيا وروسيا

تقوم الاستراتيجية الروسية على عدة مرتكزات، منها معارضة أي عملية توسعة لحلف الناتو في دول أوروبا الشرقية، والحفاظ على نفوذها في دول الجوار المباشر في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال دعم الجماعات الانفصالية بها ضد الحكومة للضغط على الأخيرة، كما تسعى للحفاظ على نفوذها كمورد أساسي للطاقة في الأسواق الأوروبية، وترغب أيضا في الحفاظ على مكانتها كأحد موردي الأسلحة حول العالم، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة، خاصة وأن مبيعات الأسلحة تعد ثاني أكبر مصادر الدخل القومي بعد الطاقة، ناهيك عن أن روسيا تعارض روسيا النظام العالمي أحادي القطب، ولهذا عارضت حرب العراق كإحدى مظاهر النظام الأحادي القطب، ومن ثم أقدمت على تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون لموازنة الثقل الذي تمتعت به واشنطن. كما عارضت روسا بعض الثورات، ومنها ثورات الربيع العربي في الشرق الأوسط، بل وتدخلت في بعض الحالات لكبح تأثير تلك الثورات على الأنظمة الحاكمة، ورفضت أي قوة أو جهود تسعى لاستعادة الأراضي التي سبق وسيطرت عليها، كما في الشيشان وسوريا وجورجيا، وحاليا أوكرانيا.

وعليه، تتعارض الاستراتيجية الروسية مع الاستراتيجية التركية في مبدأ رئيس، باعتبار الأخيرة تقوم على مبدأ الحفاظ على دول الجوار المباشر خالية من أي قوات تابعة للقوى العظمي، في ظل تواجد القوات الروسية في عدد من الدول المجاورة لتركيا، مثل سوريا وجورجيا وأوكرانيا، حتى أن الموقف السياسي الروسي من الحكومات القائمة

في تلك الدول يختلف عن نظيره التركي، إلا أن هذا لا يمنع التعاون في مجالات أخرى، لكنه يعرقل إمكانية تشكيل محور تركي روسي، في ظل خوف تركيا من الأطماع الروسية التركية. (٦٢)

الخاتمة

شهدت العلاقات التركية الروسية تقلبات عدة بين التعاون تارة والصدام تارة أخرى، تحكمت فيها الخلفيات الجغرافية والتاريخية والمصالح الجيواستراتيجية بعد قرون من الصدام بين الإمبراطورية العثمانية وروسيا القيصرية، ومن بعدها تركيا والاتحاد السوفييتي حتي نهاية الحرب الباردة، إلا أنها اكتسبت طابعا تعاونيا أساسه البراجماتية منذ وصول بوتين إلى الحكم في روسيا الذي رافقه وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في روسيا، بشكل أسس لمرحلة جديدة بين البلدين، لم تقتصر على الجانب الثنائي فقط، وإنما الإقليمي والدولي كذلك، بشكل أسهم في استعادة كليهما للدور الإقليمي الفعال، حتي أنهما تمكنا من تحييد أطراف أخرى في بعض الملفات المشتركة، مثل الملف السوري.

وفي ضوء ما تناولته الدراسة، يمكن استخلاص مجموعة من النتائج، يمكن توضيحها على النحو التالي:

١. تزامن الإدراك الروسي في منتصف التسعينيات بأن الغرب يعمل على إضعاف مكانة روسيا في النظام الدولي، مع إدراك تركي مماثل بتباعد الرؤى والأولويات مع الحليف الغربي بعد وصول العدالة والتنمية إلى الحكم في تركيا في عام ٢٠٠٢. وعليه، دعمت تركيا المساعي الروسية لتدشين نظام دولي متعدد الأقطاب، باعتباره يعطيها مساحة أوسع للتحرك والاستفادة من جميع الأقطاب.
٢. تتعامل تركيا وفق نهج براجماتي متوازن مع الخلافات بين روسيا وحلف الناتو وفقا لاعتبارات المصلحة، فهي ليست متحيزة تماما للغرب في ظل الانتقادات السياسية للحكومة التركية، وتجاهل المصالح التركية فيما يتعلق بملف اللاجئين والانضمام للاتحاد الأوروبي، كذلك العقوبات التي أحيانا ما يتم فرضها على تركيا، كما حدث وتم طردها من برنامج مقاتلات إف ٣٥ المتطورة، فضلا عن الوقوف على جبهة مناهضة لتركيا في بعض مسائل الشرق الأوسط، خاصة وأن الولايات المتحدة تؤيد المطالب الانفصالية للأكراد، ولهذا تسعي لتوطيد علاقاتها بروسيا والصين، ومن هذا المنطلق تسعى للحصول على عضوية منظمتي البريكس وشنغهاي. ومن المتوقع أن تستمر السياسة التركية تجاه روسيا على ما هي عليه طالما لم ينشب نزاع عسكري بين روسيا وحلف الناتو.

٣. تحاول أنقرة وموسكو إبقاء التعاون الاقتصادي كنافذة لاستمرار العلاقات بينهما وتطبيعها بعد فترات التوتر السياسي، استنادا إلى حاجة الطرفين للآخر، فتركيا بوابة للأسواق التركية ومتنفسا من العقوبات الغربية، مقابل اعتماد تركيا على الطاقة الروسية.

٤. تبقي العلاقات التركية الروسية محصورة في إطار الشراكة الاستراتيجية التي لا ترقى إلى التحالف الكامل، نظرا للخلفية التاريخية الصراعية الموجودة في الذاكرة الوطنية لكلا البلدين، والتنافس القائم في مناطق النفوذ، فضلا عن عضوية تركيا في حلف الناتو، الذي تفضل تركيا بقاءه كقوة ردع فعالة، فتركيا لن تأمن المطامع الروسية التوسعية تجاهها وكانت سببا في دخولها الناتو من الأساس، حتي أن التنسيق التركي ذاته مع روسيا يأتي في جانب منه تفاديا للنتائج غير المحسوبة للخلافات معها.

التوصيات

في ضوء التحولات الدولية والإقليمية المتسارعة، والتي قد تكون روسيا طرفا أصيلا فيها، والمحاولات التركية للعب دور في خضم تلك التحولات، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات هي:

١. ضرورة رسم تركيا لاستراتيجية خارجية مرنة تتلائم والتطورات الدولية، يكون أساسها الاستفادة من التجارب السابقة، وتفادي العشوائية والتخبط الذي أديرت به السياسة الخارجية التركية من ٢٠١٦، وعدم الانحياز لا لروسيا ولا إلى الغرب، حتي تتجنب العزلة السياسية والخسائر الاقتصادية التي تكبدتها، ناهيك عن تأثر وضعية الحزب في الداخل على إثر ذلك. فنتيجة لتعنت أردوغان تجاه الدول الغربية، عملت الأخيرة على دعم تحالف المعارضة التركية ضد أردوغان، فكانت النتيجة خسارة البلديات في انتخابات مارس ٢٠٢٤، وحسم الانتخابات التشريعية والرئاسية بفارق ضئيل. على الجانب الآخر، اعتبرت روسيا حادثة في إسقاط الطائرة انحيازا تركياً للغرب، مما أثر سلبا على واردات الطاقة الروسية وعائدات السياحة. بالتالي يتوجب على تركيا الحفاظ على وضعيتها داخل الناتو، وفي الوقت نفسه السعي لنيل عضوية البريكس، في إطار استراتيجية تنويع الشركاء والتحالفات.

٢. تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وروسيا وإجراءات الثقة، بهدف تنحية اللاعبين الآخرين، وتحديدا الدول الغربية، من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة، فتدخل الولايات المتحدة في الأزمة السورية أسهم في خلط الأوراق بعد دعمها المطالب الانفصالية للأكراد السوريين، وهو ما لاقي اعتراض نظام الأسد وتركيا معا. لذا فإن التنسيق التركي الروسي أظهر تقدمات واضحة، على رأسها تحديد مناطق خفض التصعيد، وتقدم عملية المصالحة بين الأسد وأردوغان، وهي خطوة يعارضها الغرب.

٣. التنسيق الروسي التركي سيكفل عدم التصعيد في أوكرانيا حتي لا تتسع دائرة الحرب، كما من شأنه ضمان سلامة واستدامة سلاسل إمداد الحبوب من خلال الوساطة التركية، وسيكفل أيضا الاستقرار في آسيا

الوسطي بعد التوافق حول حدود النفوذ وأدواته في المنطقة، الأمر الذي سينعكس بالتبعية على استقرار أسعار الطاقة العالمية.

٤. استغلال إحباط دول الشرق الأوسط من السياسات الأمريكية خلال السنوات الأخيرة تجاه الأزمات المتتالية، وعلى رأسها الحرب الإسرائيلية الغاشمة في قطاع غزة التي توسعت إلى لبنان في ظل تماهي أمريكي مع التجاوزات الإسرائيلية، مقابل الموقف التركي الروسي الذي ندد بالعدوان، وبالتالي يمكن بناء استراتيجية عربية مشتركة بالتعاون مع روسيا وتركيا وإيران لزعزعة الهيمنة الأمريكية هناك.

مراجع الدراسة

١. محمود سمير الرنتيسي، العلاقات التركية الروسية: مستقبل التعاون الاقتصادي والخلاف السياسي، **مركز الجزيرة للدراسات**، متاح على https://studies.aljazeera.net/en/node/3780

٢. محمد كوشتاك، العلاقات التركية الروسية، **مجلة رؤية تركية**، العدد ٤، ١ ديسمبر ٢٠١٧.

٣. كمال المنوفي، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة**، القاهرة، سبتمبر ٢٠٠٦، ط١، ص ٣٥.

٤. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية النظرية والواقع**، المكتبة الأكاديمية، مصر،٢٠١٨، ط١، ص ٢٢.

٥. مايكل جيه مازار وآخرون، فهم النظام الدولي الحالي، مؤسسة راند، ٢٠١٦، ص ٩ : ١٢.

٦. ميرنا وليد نصار، المذهبية في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الشرق الأوسط (٢٠٠٣ _ ٢٠١٥)، **المركز الديمقراطي العربي**، متاح على https://democraticac.de/?p=26085

٧. فاطمة الصمادي، توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الاتفاق النووي .. الأولويات والأدوار، **مركز الجزيرة للدراسات**، متاح على https://studies.aljazeera.net/en/node/4169

٨. جهاد عبد الملك عودة وسمير رمزي، نظرية الدور وتحليل السياسة الخارجية، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، العدد ٣، ٢٠١٧، ص ٥٩٩.

٩. أسماء قطاف، الدور الإقليمي في السياسة الخارجية: دراسة مفاهيمية نظرية، **مجلة الحقوق والحريات**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، ٢٠١٧، ص ٤١ : ٤٣.

١٠. حسين لطفي قدوري، تأثير العامل الجيوسياسي على الاستراتيجية التركي حيال المشرق العربي)٢٠٠٢-٢٠٢٠(، **رسالة ماجستير**، (كلية العلوم والآداب، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢١)، ص ١٦.

١١. عبدالحق حجاب، العلاقات التركية الروسية بين الاستمرارية والتغير من ٢٠٠٢ . ٢٠١٧، **رسالة ماجستير**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، الجزئر، ٢٠١٨).

١٢. بحر الدين مسعودي، الأزمة السورية في السياسة الخارجية التركية والروسية من ٢٠١١ _ ٢٠١٩، **رسالة ماجستير**، (كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، ٢٠١٩).

١٣. على حسين علي عبد الصالح يحيى، الدور الوظيفي للسياسة الخارجية التركية على الصعيدين الإقليمي والدولي (٢٠٠٢ . ٢٠١٩)، **رسالة ماجستير**، (كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، ٢٠٢٠).

١٤.سمر العيسى، العلاقات التركية الروسية بعد عام ٢٠٠٢، مواطن الخلاف والتقارب، **مجلة جامعة البعث**، كلية العلوم السياسية، جامعة دمشق، العدد ٢٣، ٢٠٢١.

١٥.مثنى فائق مرعي، وعبدالحليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط " دراسة في التأثير والتأثر "، **مجلة تكريت للعلوم السياسية**، جامعة بغداد، العدد ١١، ٢٠١٧.

١٦.عارف محمد خلف البياتي، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه، **مجلة مدارات سياسية**، جامعة الإمام جعفر الصادق، العراق، العدد ١، المجلد ٥، ٢٠٢١.

١٧.إلياس توبساكال وألبرن كورشاد زنكين، تقاطع العلاقات التركية الروسية، الموائمة الذكية والتنافس المرن، **مجلة رؤية تركية**، العدد ١، ٢٥ فبراير ٢٠٢٢.

١٨.مراد يشيلطاش وفرحات برينجي، سلوك تركيا الاستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير، **مجلة رؤية تركية**، العدد ١١، شتاء ٢٠٢٢.

19. Vicken Cheterian, Friend and Foe: Russia–Turkey relations before and after the war in Ukraine, SMALL WARS & INSURGENCIES, **Taylor & Francis Group**, NO 7, 2023.

20. Hanna Notte and Chen Kane, Russian-Turkish Relations and Implications for U.S. Strategy and Operations, **Middlebury Institute of International Studies at Monterey,** November 2022.

21. Burak Şakir Şeker, Turkish _ Russian Relations from The Cold War to 2002 As The Beginning Of Current Relations, **The Academic Elegance**, 2023.

٢٢.ألبرن كوشارد وإلياس توبكسال، مرجع سابق، ص ١٠٧.

٢٣.السيد محمد سيد عمر وآخرون، السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين مفهومها واستراتيجيتها، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد ١، ٢٠٢٤، ص ١١٨١.

٢٤.مراد يشيلطاش وفرحات برينجي، مرجع سابق، ص ١٩ : ٢٦.

٢٥.المرجع سابق، ص ٣٠ : ٣٥.

٢٦.المرجع سابق، ص ص ١٥، ١٦.

٢٧.معمر فيصل خوري، العلاقات التركية الروسية من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**، بيروت، أبريل ٢٠١٤، ط ١، ص ٨٣.

٢٨.حنا عزوز بهنان، تركيا والاتحاد السوفييتي ١٩٨٠ _ ١٩٩٦، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ١٦، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٩، ص ٨٣.

29. North Atlantic Treaty Organization, **The Alliance's New Strategic Concept (1991),** November 1991, retrieved from: https://www.nato.int/cps/en/natohq/official_texts_23847.htm

30. North Atlantic Treaty Organization, **Strategic Concept**, May 2012, retrieved from, https://www.nato.int/nato_static_fl2014/assets/pdf/pdf_publications/20120214_strategic-concept-2010-eng.pdf

31. Alberto Priego, Nato cooperation towards south
    a. Caucasus, Caucasian review of international affairs, Vol 2 No 1, December 2013, PP 50 : 57, retrieved from: https://www.researchgate.net/publication/26608769_NATO_cooperation_towards_South_Caucasus

٣٢. مثنى فائق مرعي، العلاقات الأمريكية التركية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١ وأثرها على القضايا العربية، **رسالة دكتوراه**، (جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١٦)، ص ٦١.

٣٣. لقمان عمر محمود، تركيا وروسيا الاتحادية (دراسة في العلاقات السياسية ٢٠٠٠ _ ٢٠٠٩)، **مجلة دراسات إقليمية**، العدد ٢١، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ص ص ٤، ٥.

34. Slemon T. Wezeman and Alexandra Kuimova, " Russia AND BLACK SEA SECURITY ", Stockholm International Peace Research Institute, 2018, https://www.sipri.org/publications/2018/sipri-background-papers/russia-and-black-sea-security

٣٥. جيليا ليند نيشتراوس وزفي ماجن، امل علي (مترجم)، صفقة ضمنية .. تحولات العلاقات الروسية التركية، **مجلة شؤون تركية**، العدد الخامس، ص ٥٩.

36. Nilsu Goren, The NATO/US-Turkey-Russia Strategic Triangle: Challenges Ahead Center for International & Security Studies, U. Maryland, 2018, https://www.jstor.org/stable/resrep17001

٣٧. رئاسة الجمهورية التركية، متاح على https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/42579/islam-adina-mazlumlara-saldiran-teror-orgutleri-asla-bu-mukaddes-dinin-temsilcisi-olamaz

٣٨. رئاسة الجمهورية التركية، متاح على https://www.tccb.gov.tr/ar/news/1666/75052/birlesmis-milletler-guvenlik-konseyinde-adalet-yok

39. Recep Tayyip Erdoğan, **Yeni Türkiye Vizyonu: Dünya 5'ten Büyüktür,** (Ankara: Cumhurbaşkanlığı Yayınları, 2017), p. 13.

٤٠.رئاسة الجمهورية التركية، متاح على https://www.tccb.gov.tr/ar/-/1666/122143/-kitalarin-kavsak-noktasi-olan-istanbul-un-bir-birlesmis-milletler-merkezine-donusmesi--kuresel-baris-ve-istikrar-cabalarina-destek-verecektir

٤١.رجب طيب أردوغان، نورا ياماج (مترجم)، **نحو عالم أكثر عدلا نموذج مقترح لإصلاح الأمم المتحدة**، دار جامعة حمد بن خليفة للنشر، قطر، ٢٠٢١، ط١، ص ١٣ :١٥.

42.İbrahim Kalın, **Belirsizlik Çağında Hibrit Tehditler ve Stratejik Öngörü**, S, 10 : 14.

43.Vicken Cheterian, P 1284.

٤٤.من التأسيس إلى الانهيار .. ماذا تعرف عن " حلف وراسو " الذي أرعب أوروبا لعقود، متاح على https://www.trtarabi.com/explainers/%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D9%87%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%81-%D8%B9%D9%86-%D8%AD%D9%84%D9%81-%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%B3%D9%88-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-%D8%A3%D8%B1%D8%B9%D8%A8-%D8%A3%D9%88%D8%B1%D9%88%D8%A8%D8%A7-%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%AF-9411030

٤٥.محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، الجيزة، ١٩٩٧، ط١، ص ١٠٥.

٤٦.٧٥ عاما على الناتو .. محطات بارزة في علاقته بروسيا، متاح على https://www.ajnet.me/politics/2024/4/2/75-%D8%B9%D8%A7%D9%85%D8%A7-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%AA%D9%88-%D9%85%D8%AD%D8%B7%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D8%A7%D8%B1%D8%B2%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D9%87

٤٧.محمد كوتشاك، مرجع سابق.

٤٨.رجب طيب أردوغان، مرجع سابق، ص ١١٢.

٤٩.محمد نور الدين، تركيا والعالم العربي علاقات محسوبة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد ١٦٩، يوليو ٢٠٠٧، ص ١٨٣.

٥٠.عبدالحق حجاب، مرجع سابق، ص ٢٨.

٥١.السياسة التركية خلال الحرب الروسية الأوكرانية، متاح على https://eurasiaar.org/turkish-policy-during-russian-ukrainian-war/

٥٢.كيف استفادت تركيا من الحرب الروسية الأوكرانية ؟، متاح على https://apa-inter.com/post.php?id=5110

٥٣.عارف محمد خلف البياتي، التطورات السياسية المعاصرة في العلاقات التركية – الروسية: بين عوامل التقارب وعوائقه، **مجلة مدارات سياسية**، جامعة الإمام جعفر الصادق، العراق، العدد ١، ٢٠٢١، ص ٤٤.

٥٤.المرجع سابق، ص ص ٤٥، ٤٦.

55.Hassan Selim özertern , Turkey and Russia: Afragile Frendship, **Turkish policy Quarterly**, March 14, 2017.

٥٦.كمال إينات، منظور تركيا وروسيا للملف السوري اوجه الشبه والاختلاف، وكاله الاناضول، متاح على https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D8%AA%D9%84%D8%A7%D9%81-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84/1389042

٥٧.بحر الدين مسعودي، مرجع سابق، ص ص، ٧٣، ٧٢.

٥٨.روسيا تتراجع فجأة عن المباحثات مع تركيا بسبب عمق الخلافات حول ليبيا، متاح على https://aawsat.com/home/article/2334841/%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AC%D8%B9-%D9%81%D8%AC% 9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A7

٥٩.الخلافات الروسية التركية: الأسباب والتداعيات، متاح على https://epc.ae/ar/details/brief/the-russian-turkish-disagreements-issues-and-consequences

٦٠.لماذا يتصاعد التوتر بين تركيا وروسيا، متاح على https://acpss.ahram.org.eg/News/21148.aspx

٦١.لماذا يتصاعد التوتر بين تركيا وروسيا، متاح على https://acpss.ahram.org.eg/News/21148.aspx

٦٢.شنر أق ترك، مرجع سابق، ص ٥٣ : ٥٦.